Dirasat: *Educational Sciences*, Volume 49, No. 1, 2022

Deanship of Scientific Research

A Future Educational Role for Families to Deal with Divorce in Jordan

Amal Al Momani

School of Educational Sciences, The University of Jordan, Jordan.

Received: 14/7/2020
Revised: 14/9/2020
Accepted: 27/1/2021
Published: 1/3/2022

Citation: Al Momani, A. (2022). A Future Educational Role for Families to Deal with Divorce in Jordan. *Dirasat: Educational Sciences*, *49*(1), 68-88. https://doi.org/10.35516/edu.v49i1.704

© 2022 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

The study aims to build a future educational role for family to deal with the divorce phenomenon of by identifying the reasons leading to divorce from the point of view of divorced wives and husbands, and the implications of divorce on both wife and children. The study used the descriptive approach. The study population consisted of all divorce cases in Jordan from 2012 to 2016 which were (24898) divorces. The study sample was selected by simple random method from those who were present in the courts, the viewing houses, the social development centers, and women's associations. The sample consisted of (2042) divorced men and women. To achieve the objectives of the study, a 65-item questionnaire was developed. The results showed that the interference of relatives, dealing with the rights and duties, family upbringing of the spouses, and economic status, respectively, are among the main causes of divorce. Based on the results of the study, the researcher recommends the need to spread awareness about the dangers of domestic violence and its repercussions, holding seminars on family issues and the rights of both husband and wife, and making people aware of the problems that both spouses may encounter.

Keywords: Educational role of the family, divorce, Jordan.

دور تربوي مستقبلي للأسرة للتعامل مع ظاهرة الطلاق في الأردن

أمل المومني

الجامعة الاردنية، الأردن.

ملخّص

هدفت الدراسة إلى بناء دور تربوي مستقبلي للأسرة للتعامل مع ظاهرة الطلاق وذلك بالتعرف على الأسباب المؤدية إلى الطلاق من وجهة نظر الزوجات والأزواج المطلقين، والآثار المترتبة على الطلاق على كل من الزوجين والأبناء . استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وتكون مجتمع الدراسة من جميع حالات الطلاق في المملكة في السنوات الخمس الأخيرة من عام 2012 وحتى عام 2016 والبالغ عددها (24898) حالة طلاق. اختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة ممن تواجد في المحاكم ودور المشاهدة والتنمية الاجتماعية وجمعيات المرأة من مجتمع الدراسة، وتكونت العينة من (2042) مطلق ومطلقة. ولتحقيق أهداف الدراسة تم بناء استبيان مكون من 65 فقرة، وقد أظهرت النتائج أن تدخل الأقارب وعدم مراعاة الحقوق والواجبات وعوامل التنشئة الاسرية للزوجين والحالة الاقتصادية، على الترتيب هي من أبرز أسباب الطلاق. واستناداً لنتائج الدراسة أوصت الباحثة بضرورة نشر الوعي عن مخاطر العنف الأسري وانعكاساته المؤدية إلى الطلاق، وعقد ندوات حول القضايا الأسرية وحقوق كل من الزوج والزوجة وتوعيتهم بالمشاكل التي قد يتعرض لها كلا الزوجين والأبناء نتيجة للطلاق.

الكلمات الدالة: دور تربوي مستقبلي، الطلاق، الأسرة، الأردن.

المقدمة

تُعدَّ الأسرة ركيزة المجتمع الرئيسية، فهي اللبنة الأساسية التي يقوم عليها المجتمع، وهي المؤسسة الأولى في إعداد الفرد للحياة من خلال تنشئته وتربيته حتى يتمكن من أداء دوره ضمن مؤسسات المجتمع المختلفة على الوجه الأكمل. ولكل أسرة نظام خاص تتكون من خلاله الشخصية الاجتماعية والثقافية والسياسية وتعتمد هذه الشخصية على ما غرسته فيها أسرته من عادات وقيم وعلى حالة الأسرة الاقتصادية والثقافية والاجتماعية، منتجة فرداً تحكمه وتضبطه مجموعة من المعايير والمحددات السلوكية كل حسب ما تلقاه من أسرته (العيسوي، 2004).

كانت الأسرة ولا زالت من أهم الجماعات الأساسية وأكثرها تأثيرا في المجتمع، والأقوى تأثيراً على شخصيات أفراده وتحدد سلوكياته المستقبلية، وذلك نتيجة المؤثرات والخبرات في سن الطفولة المبكرة (الشرقاوي، 1986). ولكي تصبح الأسرة مكاناً للاستقرار، وتتوفر فيها كل أسباب السعادة، وتُنتج للمجتمع أفراداً صالحين ويكون لهم الأثر الأكبر في المجتمع وتحيا بهم الأمة، لا بد من إقامة هذه الأسرة على ما يربط القلوب ويؤلف بين الأرواح، ومن أجل تكوين هذه الأسرة الصالحة التي هي أساس المجتمع الصالح فقد حث الإسلام على بنائها بناءً سليماً فاهتم بداية بحسن اختيار الرجل للزوجة واختيار الزوجة ووليها للزوج اختياراً سليماً من حيث الدين والخلق والنسب متمثلين بقول رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم روى أبو داود والنسائي عن أبي هريرة رضي الله عنه: قال النبي صلى الله عليه وسلم: "تنكح المرأة لأربع لمالها ولحسبها ولجمالها ولدينها فاظفر بذات الدين تربت يداك" رواه البخاري (4802) ومسلم (1466) وذلك لأن المرأة أهم ركن في الأسرة، فهي التي تنجب الأطفال، وتقوم بتنشئتهم، فإذا كان الاختيار سليماً كانت التنشئة سليمة. لذلك اهتم الإسلام بالأمور التي تعود على الأسرة بدوام الألفة وزيادة المودة، من جواز النظر إلى من تراد خطبتها، ومنع تزويجها بمن تكره، وأجاز لها حق الرفض أو الموافقة، وأرشدها إلى الصفات التي يجب أن تبحث عنها في الرجل قال صلى الله عليه وسلم" : إذا جاءكم من ترضون دينه وخلقه فزوجوه إلا تفعلوه تكن فتنة في الأرض وفساد كبير " رواه الترمذي وغيره، لذا لا تكفي المعرفة العابرة أو السطحية للخاطب إذ لا بد من التحقق من خلقه ودينه، وإلا سيكون هناك مشكلات أسريه تترتب على سوء الاختيار (العيسوي، 2004).

وإن ابتعاد المجتمع رويدا رويداً عن هذه التوجيهات التي وجهنا إليها رسولنا الكريم عليه أفضل الصلاة وأتم التسليم، أدى إلى ظهور مشكلات عديدة في المجتمع نتيجة سوء الاختيار من أوضحها مغالاة الأهل في المهور غير عابئين بمن سيتزوج بناتهم طالما أنه يدفع ما يطلبون، لأنهم لا يرون في بناتهم إلا سلعاً للبيع حتى لو لم ترضى الفتاة بهذا الزوج، بالرغم من تشديد الإسلام على شرط موافقة الفتاة على من يتقدم لها، فقد روى أبو عبيدة عن جابر بن زيد عن ابن عباس قال، قال رسول الله صلى الله عليه وسلم: الأيم أحق بنفسها من ولها، والبكر تستأذن في نفسها وإذنها صُمَاتُهَا (قطارنة،1999).

وتتم عملية التنشئة الاجتماعية في الأسرة، فهي وحدة البناء الأولى في المجتمع، والأسرة في الإسلام ذات مفهوم واسع حيث تشمل الزوجين والأبناء والآباء والأخوة والأخوال والأعمام وأولادهم لتشمل عموم النسب، إذا الأسرة هي البيئة التربوية الأولى التي ينشأ فيها الطفل مستشعراً الأمن والطمأنينة والاستقرار. لذلك يجب أن تكون الأسرة قائمة على بناء سليم حتى ينشأ الطفل فيها نشأة سليمة. حيث يتأثر الطفل سلباً أو إيجاباً نتيجة العلاقات الأسرية، فقد أثبتت الأبحاث العلمية أن طفل الأسرة المستقرة يختلف في نموه العقلي والجسمي والنفسي عن طفل الأسرة المفككة، فأطفال الأسرة المفككة يعانون من الحرمان والسخط الاجتماعي، لذلك فالنمو العاطفي السليم للأسرة يعتبر من أهم العوامل التي تؤثر في تكوين شخصية الطفل وتعزز ثقته بنفسه وتمنحه القوة لمواجهة الظروف التي ستوجهه مستقبلاً، أما الكره وتجنب الآخرين فسيؤدي إلى العديد من المشاكل وقد يدفع الفرد إلى الانحراف (العيسوي، 2004).

وباستقرار الأسرة يتحقق السكون النفسي والطمأنينة، قال تعالى (**هُوَ الَّذِي خَلَقَكُم مِّن نَّفْسٍ وَاحِدَةٍ وَجَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا لِيَسْكُنَ إِلَيْهَا**) (الأعراف، آية 189)، وقال سبحانه وتعالى(**مِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجًا لِّتَسْكُنُوا إِلَيْهَا وَجَعَلَ بَيْنَكُم مَّوَدَّةً وَرَحْمَةً ۚ إِنَّ فِي ذَٰلِكَ لَآيَاتٍ لِّقَوْمٍ يَتَفَكَّرُونَ (21)**) (الروم آية 21).

وتواجه الأسر مشاكل عدة منها البسيط العابر ومنها المعقد الذي يهدد أمن الأسرة واستقرارها ويؤدي بها إلى التفكك ومن أبرز المشكلات التي تهدد أمن واستقرار الأسرة مشكلة الطلاق التي يترتب عليها آثار سلبية تؤدي إلى تحطيم الأسرة، وتزيد العداوة والبغضاء، وينتج عنه اضطراب نفسي قد يؤدي إلى سلوك منحرف، وقد تكون العلاقة قبل الطلاق داخل الأسرة غير ثابتة، تتسم بالعنف والخصام، ففي هذه الحالة يكون الطلاق أقل تأثيراً على الطفل من الحياة في جو أسري مليء بالنزاعات (Deborah,1979).

وإن الطلاق يترك آثاراً سلبية على كل من الزوجين وعلى الأبناء وعلى المجتمع، والأبناء هم الضحية، فيعيشون مع أحد الوالدين دون الآخر، ويفقدون إما رعاية الأب أو حنان الأم، وربما يقوم الأب أو الأم باستغلال الأطفال للتأثير على الطرف الآخر، فيدخلوهم في صراعهم، مما ينعكس على نفسية الطفل سلباً، وينشغل عن دراسته وواجباته، فيفشل في حياته مستقبلاً، فضلاً على أن الطفل بعد الطلاق قد يعيش مع زوجة الأب أو زوج الأم، مع علمه أن أباه أو أمه على قيد الحياة ولا يستطيع العيش، معه فيشعر بمرارة الحياة. وتتعدى آثار الطلاق الزوجين والأبناء لتشمل المجتمع، حيث يؤدي إلى مشكلات اجتماعية تسهم في تفكك وانهيار المجتمع (قطارنة،1999).

إن مفهوم العنف لدى المواطنين هو مفهوم سائد لديهم خاصة العنف الجسدي مشيرة إلى وجود أنماط أخرى من هذا العنف الأسري، إن 54 % من فهم العنف مرتبط بالضرب بأشكاله المختلفة والعنف الثاني تلخص بالعنف النفسي كالسب والشتم والصراخ والتحقير بنسبة 13,5 % والإهمال خاصة المتعلق باحتياجات الأطفال والزوجة أو الحرمان، وأشارت إلى أن 40,6 % من الزوجات والأمهات هن أكثر تعرضا للعنف داخل الأسرة مبينة أن36 % من الأبناء الذكور بفئاتهم العمرية المختلفة هم أكثر عرضة للعنف مقابل 17,5 % من الإناث، وذلك بسبب التنشئة المتباينة للذكور والإناث في المجتمع الذي يربي الذكور على الجرأة والعدوانية والإناث على الخضوع والطاعة مما يجعل الأولاد الذكور أكثر مشاغبة داخل الأسرة من الإناث علاوة على التربية التفضيلية للذكور. وأجمعت نتائج المسح على أن أكثر الفئات ممارسة للعنف داخل الأسرة هم الزوج بنسبة 43,5 % والأب 31,4 وتأتي في المرتبة الثانية الزوجة والأم بنسبة 8,6 %، وأن 25,9 % من أسباب العنف داخل الأسرة بسبب الصعوبات المالية و21 % بسبب التوتر النفسي الناجم عن الطلاق والانفصال والخلافات الزوجية علاوة على عدم السيطرة على النفس والغضب السريع وقلة الاحترام وإجبار أفراد الأسرة على الطاعة وغيرها، وأن أسباب العنف يعود إلى التفكك الأسري بنسبة 23,5 % والطلاق بنسبة23,9 % والتوتر والخلافات الأسرية المستمرة/19,3 %/ إضافة إلى التأثيرات النفسية وفقدان الاحترام وغيرها (تفاحة، 2010)

وأشارت إلى أن أهم آثار العنف على المتعرضين له فقدان الثقة بالنفس والخوف والكآبة والأذى الجسدي والعزلة والتوجه نحو سلوكيات منحرفة كالجرائم والسرقة وتعاطي الكحول والمخدرات، ولمنع أو التقليل من العنف الأسري اقترحت الدراسة التركيز على تكثيف برامج التوعية في التلفاز والمحاضرات والمدارس والتثقيف الديني وتعديل القوانين واستحداث قانون يمنع الضرب مع عقوبات رادعة للمعتدين (تفاحة، 2010)

والطلاق الناجم بسبب عمل المرأة خارج البيت إنما هو سبب استدعته تراكمات من الأسباب التي تجعل من العمل هو السبب الداعي للطلاق في بعض الأحيان، ويعتبر عمل المرأة من أسباب تصاعد الخلافات الزوجية، وذلك حين تعطي بعض الزوجات لعملهن الاهتمام الأكبر على حساب علاقتهن بأزواجهن وأبنائهن، فإن أسباب الوصول إلى هذه النتيجة لا ترجع بالأصالة إلى عمل المرأة مباشرة، وإنما إلى أسباب غير مباشرة متعلقة بالعمل نفسه لتجد في الطلاق الحل السريع لها، ومنها ما هو متعلق بالمرأة ولذا يكون طلب الطلاق من جانبها، ومنها ما يرجع إلى الرجل فيكون طلب الطلاق من جانبه (الخطيب، 2009).

مشكلة الدراسة وأسئلتها:

ولما للآثار السلبية التي يحدثها الطلاق، من انهيار للبناء الاجتماعي للأسرة، ينبغي البحث عن أسباب المشاكل الأسرية، ودراستها دراسة مستفيضة من مختصين في جميع المجالات المتعلقة بقضية الطلاق، ووضع الحلول المناسبة لها، لذلك جاءت هذه الدراسة والتي سعت إلى إيجاد أفضل السبل للتعامل مع ظاهرة الطلاق من خلال بناء دور تربوي مستقبلي يحقق هذه الغاية حيث تتمثل مشكلة الدراسة في تزايد كبير في أعداد وحالات الطلاق في المجتمع الأردني حيث أصبحت ظاهرة مقلقة لجميع الفئات، حيث بلغ عدد حالات الطلاق في السنوات (2012-2016) حوالي (24898) حالة مسجلة في دائرة قاضي القضاة (دائرة الإحصاءات العامة، 2016) وهذا ما دفع الباحثة إلى الشعور بأهمية إجراء هذه الدراسة والتي سعت إلى الإجابة عن الأسئلة:

1. ما الأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين في الأردن؟
2. ما الآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق على كل من الزوجة والأبناء من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين؟

أهداف الدراسة:

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى:

- الأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين في الأردن.
- الآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق على كل من الزوجة والأبناء من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين.

أهمية الدراسة:

تزداد أهمية هذه الدراسة لتناولها ظاهرة الطلاق من حيث واقع الظاهرة ووجهة نظر المطلقات والمطلقين، ووضعها لتصور علمي للدور التربوي المستقبلي الذي يجب أن تقوم به الأسرة للتعامل مع هذه الظاهرة، وتساعد الأبناء من خلال توضيح الأهمية الكبرى لتحلي الوالدان بالأخلاق الكريمة التي يجب أن ينشأ عليها الأولاد، واتباع الطريقة المثلى بتنشئة جيل صالح حيث أن أول ضحايا التفكك الأسري (الطلاق) هم الأبناء، أفراد تلك الأسرة المفككة، وأول المشكلات التي تواجههم فقدان المأوى والمكان الذي كان يجمع شمل الأسرة، وتكون النتيجة التشتت حيث يعيش الأولاد مع أحد الوالدين، ويتزوج الأب بأخرى، وتتزوج الأم بآخر، والذي يدفع الأبناء إلى ترك المنزل إلى أماكن أخرى قد لا تكون مناسبة، وأما إذا كانت بنتاً فإنها

ستتعرض إلى الأمراض النفسية الناتجة عن سوء المعاملة، وفي بعض الأحيان تكون عرضة للانحراف. وتساعد الزوجات في حسن اختيار الزوج في أن يكون كفؤاً لمن يتقدم إليها، وأن ترضى الزوجة عن شأنه كله، قال سبحانه وتعالى: (**وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ وَلَوْ أَعْجَبَكُمْ**) (سورة البقرة، آية 221) ، وتزداد أهمية الدراسة بافتراضها دوراً تربوياً مستقبلياً للتعامل مع ظاهرة الطلاق لكل من الأسرة والمجتمع وصناع القرار بما سيتاح من معطيات جديدة تظهر بناء على نتائجها وتوصياتها.

مصطلحات الدراسة:

تتبنى الدراسة المصطلحات التالية:

الطلاق اصطلاحاً: رفع قيد النكاح الصحيح بلفظ مخصوص في الحال أو المآل بلفظ يفيد ذلك صراحة أو كتابة أو بما يقوم مقام ذلك في الكتابة والإشارة، والمرأة برفع قيد النكاح، ورفع أحكامه وعدم استمراره، وقيد الزواج في التعريف بكونه صحيحاً لأن رفع قيد الزواج غير الصحيح لا يسمى عند الفقهاء طلاقاً وإنما يسمى فسخاً للعقد الفاسد (تفاحة، 2010)

الطلاق إجرائياً: رفع قيد الزواج الصحيح في الحال، لأنه بمجرد حصول الطلاق بين الزوجين لا تحل له مطلقته وليس له أن يراجعها ويعيدها إلى عصمته إلا برضاها وبمهر وعقد جديدين.

الأسرة اصطلاحاً: جماعة صغيرة ذات أدوار ومراكز اجتماعية مثل زوج، أب، أم، ابنة، ابن يربطها رباط الدم، الزواج، التبني، وتشترك في سكن واحد وتتعاون اقتصادياً. وترتكز الأسرة في العادة على زواج شخصين (ذكر، أنثى) ويتمتعون بعلاقات جنسية يقرها المجتمع ويتوقع أن تشمل الأسرة أطفالاً يتحمل الكبار مسؤولية تربيتهم (الشيخ وآخرون، 2013).

دور تربوي مستقبلي: الممارسات التربوية التي من المتوقع أن تمارسها الأسرة لتجنب حدوث الطلاق مستقبلاً (إمارة، 2013).

الدراسات السابقة

تعددت وتنوعت الدراسات التي تناولت موضوع الأسرة والطلاق، لما لهذا الموضوع من أهمية كبرى في المجتمعات المختلفة، وتالياً أبرز هذه الدراسات العربية والأجنبية التي تناولت هذا الموضوع مرتبة من الأقدم إلى الأحدث.

اولاً: الدراسات العربية:

دراسة تفاحة (2010) هدفت إلى النظر إلى ظاهرة الطلاق من منظور شرعي يمكن أن يخفف من معدلات الطلاق المتزايدة، وقد تمت هذه الدراسة من خلال المنهج الاستقرائي، وقد توصلت هذه الدراسة من خلال تحليل أسباب الطلاق إلى العديد من النتائج وأهمها كان تجاوز المعايير الشرعية في عملية الزواج والطلاق والتي تزيد من حدة الأسباب المؤدية للطلاق وعدم مراعاة المعايير الشرعية في فض المنازعات بين الزوجين قبل الطلاق مع أن الطلاق يعتبر ظاهرة مدمرة للأسرة وللمطلقين أنفسهم، مما يؤثر على استقرار المجتمع وبناءاته، وقد أوصى الباحث بوجود هيئات إرشادية تقوم على أسس دينية في المحاكم والتدخل وقت ثار الطلاق مستقبلا للحد من هذه الظاهرة.

دراسة الشيخ وآخرين (2013) هدفت التعرف إلى أسباب ظاهرة الطلاق والآثار المترتبة عليها، والحلول المقترحة لعلاج هذه الظاهرة، وكانت أداة الدراسة استبانات موزعة على عينة مكونه من 62 مطلقا ومطلقة من مجتمع المدينة المنورة، حيث خرجت بنتائج أهمها: إن أهم الأسباب الاجتماعية للطلاق هي عدم وجود حوار داخل الأسرة بشكل ديموقراطي، كذلك الزواج المرتب أو المفروض من قبل الأسر، كما أن من أهم الأسباب الاقتصادية للطلاق يتمثل في بخل الزوج وارتفاع الأسعار وتفشي الغلاء، ومن الناحية الثقافية كان السبب الرئيس في الطلاق هو مشاهدة البرامج المنافية للعادات والقيم عبر وسائل الإعلام، وأما أهم الأسباب النفسية المؤدية للطلاق فهي الخيانة الزوجية، وأهم الأسباب الدينية كانت في عدم مراعاة حقوق الزوجين للحقوق والواجبات الزوجية. وخرجت الدراسة بتوصيات أهمها مساعدة المطلقين على التكيف مع الحياة الجديدة، بالإضافة إلى إيجاد مؤسسات تعنى برعاية أطفال المطلقين.

ودراسة إمارة (2013) التي تناولت مسألة الطلاق غير المنجز بين الشريعة والقانون، وقد بينت فيها أقوال الفقهاء في الطلاق المضاف إلى الزمان أو المكان، والمعلق على شرط، والحلف بالطلاق والحرام، ثم بينت رأي القوانين النافذة في الضفة الغربية وقطاع غزة ومشروع القانون الفلسطيني، مع التعرض لبعض القوانين في الدول العربية، وقد توصلت الدراسة إلى أن الطلاق المضاف إلى الزمان أو المكان لا يقع به شيء، أما الطلاق المعلق على شرط فإن تمخض عن قصد الحلاف للتعليق، يقع الطلاق بوجود الشرط، مع أحقية الرجل في الرجوع عن تعليقه إذا أراد، وتبين أن معيار الحكم على ظاهرة الحلف بالطلاق والحرام هو العرف، لذلك وجد الباحث أن هذا الحلف لا يقع به شيء، ما لم يجزم الحلاف قصده تجرد للتعليق، فيعد تعليق وقد خرجت هذه الدراسة بتوصيات كان أهمها: أن يصدر قرار من مجلس القضاء الأعلى بعدم وقوع الطلاق المضاف إلى حين إقرار مشروع القانون الفلسطيني، وأن يأخذ مشروع القانون الفلسطيني برأي ابن تيمية في الطلاق المعلق مع إعطاء الرجل حقه في الرجوع عن التعليق، وأن يصدر قرار من مجلس القضاء الأعلى بجواز رجوع الرجل عن تعليقه إذا زال السبب لحين إقرار مشروع القانون الفلسطيني، وأن يأخذ مشروع القانون الفلسطيني برأي ابن تيمية في الحلف بالطلاق إذا تجرد

قصد الحلاف لليمين ولم يقصد التعليق، أما إن تجرد قصده للتعليق فهو طلاق معلق، وتركز هذه الدراسة على حيثيات القانون الشرعي وآراء الفقهاء أكثر من تحليلاتها الاجتماعية المختلفة.

دراسة مسعود (2013) التي هدفت إلى تحديد أهم الأضرار (الاجتماعية والاقتصادية والنفسية) المترتبة على الطلاق للفتيات في المرحلة المبكرة للزواج في المناطق العشوائية، واختبار ممارسة نموذج العلاج بالمعنى بمحتوى إسلامي في خدمة الفرد للتخفيف من الأضرار الناتجة عن الطلاق للفتيات في المرحلة المبكرة للزواج في المناطق العشوائية، واعتمد الباحث على أكثر من أداة تتفق وطبيعة ونوعية الدراسة، مثل: الاستبانة والمقابلة ومقياس الأضرار الناتجة عن الطلاق للفتيات في المرحلة المبكرة للزواج في المناطق العشوائية، وتكون مجتمع الدراسة من المطلقات المترددات على الجمعية النموذجية لخدمة الفرد والأسرة والمجتمع، وتكونت عينة الدراسة من 127 حالة ممن تنطبق عليهن الشروط، وتوصل الباحث إلى عدة نتائج أهمها: المشكلات التي تم التعامل معها في تلك الدراسة في إطار نموذج العلاج بالمعنى للمشكلات الإجتماعية بسبب سوء علاقاتها بأسرتها وكثرة توجيه اللوم لها ومراقبة الأسرة لتصرفاتها، والمشكلات الاقتصادية كالأعباء المالية التي تتحملها الأسرة على المطلقة الشابة حديثة الزواج نتيجة الانفصال عن الزوج بالطلاق، والمشكلات النفسية وتتمثل بالضغوط النفسية التي تقع على المطلقة والعزلة نتيجة نظرة المجتمع لها. وقد أوصى الباحث بعدة توصيات كان أهمها توعية الأسرة بكيفية التعامل مع المطلقة واحتواء مشكلاتها، وتدريب المطلقة وتعليمها بعض الحرف التي تمكنها من فتح مشروع صغير لسد حاجاتها، والتوعية المجتمعية بأن الطلاق ليس بالضرورة نتيجة سوء سلوك المطلقة وأن هناك أسباب عديدة له.

دراسة الخطيب (2009) هدفت إلى إلقاء الضوء على أهم العوامل الاجتماعية التي أدت إلى ارتفاع معدلات الطلاق في المجتمع السعودي، اعتمدت هذه الدراسة الكيفية على منهج دراسة الحالة كمنهج رئيسي لجمع البيانات، فقامت الباحثة بدراسة ثلاثين حالة سيدة سعودية مطلقة من مختلف الفئات التعليمية والاجتماعية والاقتصادية، وأهم الأدوات المستخدمة هي المقابلة المعمقة لمجموعة من السيدات المطلقات في مدينة الرياض، واستخدام الاستبيان ذو الأسئلة المفتوحة، واستخدمت العينة المتدحرجة عينة كرة الثلج في اختبار المبحوثات، حيث كانت كل مطلقة ترشح مجموعة من المطلقات بعد إستئذانهن لإجراء المقابلة معهن، وأشارت نتائج الدراسة إلى أن أهم النتائج التي خرجت بها هذه الدراسة هي أن أسباب الطلاق من وجهة نظر المرأة السعودية تتمثل في: عدم تحمل المسئولية، والجفاف العاطفي، وسوء الطباع، والخيانة الزوجية، واختلاف طباع الزوجين، وتدخل الأهل، والإدمان، والمشاكل الجنسية، وعدم الإنجاب، وزواج المسيار. كما أوضحت الدراسة أن ظاهرة الطلاق تأثرت بظروف العصر وأصبح هناك الطلاق السريع مثل الوجبات السريعة.

ثانيا: الدراسات الأجنبية:

دراسة أوكونور وآخرين (O'connor et al, 2000) هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين طلاق الوالدين والتوافق عند الأطفال وقد تكونت العينة من 188 طفلا وطفلة بلغت أعمارهم بين 11-15 سنة وبمتوسط عمري قدره 13.2 بواقع 100 طفل و88 طفلة في المرحلة المتوسطة في مدينة لندن وقد استخدم الباحثون المقاييس التالية : مقياس مفهوم الذات، مقياس الثقة بالنفس، الكفاءة الذاتية للأطفال وقائمة رصد سلوك الطفل والقلق والوحدة النفسية إضافة إلى مقابلات مع المعلمين في المدرسة والأمهات اللاتي تم التواصل معهم عبر البريد الإلكتروني وقد أظهرت النتائج أن سلوك الأطفال يتسم بالفوضوية والانعزال وتدني التحصيل الدراسي وعدم الثقة بالنفس وصعوبة إقامة علاقات اجتماعية مع أقرانهم أشارت تقارير الآباء والمعلمين أن هؤلاء الأطفال يعانون من سوء في التوافق النفسي والاجتماعي والأكاديمي بالمقارنة مع الأطفال العاديين.

دراسة هيلر ستين وآخرين (Heller Stein& et, 2012) في الولايات المتحدة الأمريكية "كامبردج"، حاولت الربط بين دوري العمل والطلاق، كما حاولت هذه الدراسة الربط بين الأزمات الاقتصادية ومعدلات الطلاق. استخدم منهج دراسة الحالة في هذه الدراسة، وقد تبين من خلال هذه الدراسة الارتباط الوثيق بين معدلات الطلاق والوضع الاقتصادي حيث أن معظم المطلقات هن من النساء اللواتي تزوجن مبكرا وكان مستوى تعليمهن منخفضا.

دراسة سانشيز (Sanchez, 2012) هدفت الدراسة إلى استكشاف العلاقة بين توافق الشباب من المراهقين بعد طلاق والديهم والاستراتيجيات الدينية للتغلب على آثار الطلاق وتكونت العينة من 14 طالبا بواقع 11 طالبة و3 طلاب من طلاب مدارس قرقيزيا تراوحت أعمارهم الزمنية بين 17-21 سنة بمتوسط قدره 4-19 سنة وقد كانت المدة الفاصلة طلاق والديهم عند إجراء هذا البحث 1-16 سنة بمتوسط 6-9 سنوات وقد استخدم أخرى ضابطة تراوحت أعمارهم بين 3-5 سنوات وقد استخدم مع الأطفال برنامج إرشادي جماعي تكون من فنيات اللعب والأنشطة والمهارات اليومية والاجتماعية ومهارات حل المشكلات، إضافة إلى مقاييس خاصة بتوافق الأطفال أجاب عليها الآباء والمعلمون وقد أظهرت النتائج فعالية البرنامج في مساعدة أطفال الطلاق المجموعة التجريبية على التوافق الاجتماعي والقدرة على حل المشكلات والتحسن في السلوك العام وذلك بالمقارنة مع المجموعة التجريبية على التوافق الاجتماعي والقدرة على حل المشكلات والتحسن في السلوك العام وذلك بالمقارنة مع المجموعة الضابطة بعد الانتهاء من البرنامج الإرشادي وبقي التحسن ثابتاً بعد مضي ثلاثة شهور من القياس البعدي أي في القياس المؤجل وهذا يؤكد فعالية البرنامج في الحد من آثار الطلاق عند الأبناء.

دراسة ريك وهيلر (Recoules & Heller, 2013) هذه الدراسة تركز على الطلاق وعلى التفاعل المشترك ما بين التغير في معدلات الطلاق وقوانين الطلاق والتقبل الاجتماعي لها، حيث أن الاستجابة الاجتماعية تختلف بين الأفراد حسب القيم والعادات وبعض خصائص المطلقين، وأن التغير في قوانين الطلاق التي تتم من خلال طرحها في المؤسسات التشريعية وفوزها بالأغلبية غالبا ما تسهل عمليات الانفصال والطلاق دون الأخذ بعين الاعتبار مصلحة الأطفال الذين هم أكثر المتضررين بوقوع الطلاق، وقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التغيرات الاقتصادية المتسارعة وانعكاساتها على الحياة الاجتماعية تتطلب مراجعه دائمة لقوانين الطلاق، وكذلك إلى حقيقة مفادها أن التغيرات الحاصلة في القوانين ترتبط بالحقائق الموجودة.

دراسة فاليتزول وآخرون (Valenzuela & et, 2014) هدفت هذه الدراسة إلى الكشف عن العلاقة ما بين استخدام شبكات التواصل الاجتماعي والسعادة الزوجية من جهة، ومعدلات الطلاق من جهة أخرى، وارتباط ذلك بشبكات التواصل الاجتماعي. وأظهرت النتائج أن زيادة استخدام شبكات التواصل الاجتماعي لها علاقة سلبية على السعادة الزوجية، وتعمل على زيادة وارتفاع مستوى المشاكل في العلاقات الزوجية، والتفكير في قرار الطلاق.

التعقيب على الدراسات السابقة

وبالرجوع إلى الدراسات السابقة يلاحظ في معظمها أنها قد ركزت على أخذ الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق والتفكك الأسري أو المشاكل الأسرية، فقد أثبتت معظم الدراسات أن الأطفال الجانحين يعيشون في أسر متصدعة يغلب عليها كثرة الخلافات والشجار والتي تناولت أهم خصائص الجناح الكامن لدى الانحراف، والعوامل التي تؤدي إلى تحول الجناح الكامن إلى الجناح الظاهر وخاصة من ناحية الاستقرار الأسري. وأشارت الدراسات أن الحدث غالبا ما يكون فردا في أسرة مفككة ومتصدعة ويعاني الحرمان العاطفي والذي ينتج عنه عدم توافقه مع الأسرة والمدرسة والمجتمع، مما يدفع الجانح إلى السلوك العدائي والعنف في محاولة للحصول على العطف من المجتمع حيث تنوعت الدراسات السابقة فمنها المسحية، والتطبيقية، والميدانية، والتحليلية والمقارنة، ودارت حول عدة محاور منها الكشف عن أثر العوامل الاجتماعية كالطلاق وسوء المعاملة في انتشار المخدرات بين طلاب الجامعات من وجهة نظرهم وما يميز هذه الدراسة عن الدراسات السابقة أنها تجمع بين المنهجين الكمي والنوعي، وكشفها واقع ظاهرة الطلاق في المجتمع الأردني ووضعها لتصور علمي عملي للدور التربوي المستقبلي للأسرة في مواجهة ظاهرة الطلاق.

منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي وهو المنهج الذى يعتمد على دراسة الظاهرة كما توجد في الواقع، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا ويعبّر عنها كيفيا بوصفها وبيان خصائصها، وكميا بإعطائها وصفا رقميا من خلال أرقام وجداول توضح مقدار هذه الظاهرة أو حجمها أو درجة ارتباطها مع الظواهر الأخرى

مجتمع الدراسة:

تكون مجتمع الدراسة من جميع حالات الطلاق في المملكة في السنوات الخمس الأخيرة من عام 2012 وحتى عام 2016 والبالغ عددها (24898) حالة طلاق، ويبين الجدول (1) عدد حالات الطلاق المسجلة في دائرة قاضي القضاة حسب العام. (دائرة قاضي القضاة، 2016).

الجدول (1) توزيع أفراد مجتمع الدراسة بالنسبة لحالات الطلاق في الأردن للأعوام من 2012 إلى 2016.

الرقم	السنة	حالات الطلاق
1	2012	4800
2	2013	3339
3	2014	4523
4	2015	5599
5	2016	6637
المجموع		24898

عينة الدراسة:

اختيرت عينة الدراسة بالطريقة العشوائية البسيطة ممن تواجد في المحاكم ودور المشاهدة والتنمية الاجتماعية وجمعيات المرأة من مجتمع الدراسة، وتكونت العينة من (2042) مطلق ومطلقة، وقد تم اختيار خمسة محافظات لتشملهم عينة الدراسة موزعة على ثلاثة أقاليم وهي إقليم الشمال وإقليم الوسط وإقليم الجنوب.

الجدول (2) توزيع أفراد عينة الدراسة حسب الإقليم والمحافظة.

الإقليم	المحافظة	التعداد		
		ذكور	إناث	المجموع
الشمال	عجلون	120	120	240
	اربد	120	120	240
الوسط	عمان	300	300	600
	الزرقاء	380	380	760
الجنوب	الكرك	101	101	202
المجموع				2042

حيث تم توزيع (2100) استبيان على المطلقين والمطلقات أي ما نسبته (8.44%) من مجتمع الدراسة تم إختيارهم بالطريقة العشوائية البسيطة، وبلغ عدد الاستبانات المسترجعة (2066) استبيان، استبعد منها (24) استبيان لعدم استكمال الإجابات، وتم إجراء التحليل الإحصائي على (2042) استبيان أي ما نسبته (12.19 %) من مجتمع الدراسة.

أداة الدراسة:

لتحقيق أهداف الدراسة تم تطوير استبانة لأغراض الدراسة، وقد تم بناء الاستبانة وفق الخطوات التالية:

1. تكونت الاستبانة من قسمين: الأول يشتمل على المعلومات العامة عن المطلقين (الجنس، العمر، المستوى الاقتصادي، المستوى التعليمي للزوج، المستوى التعليمي للزوجة، مكان السكن، العمل، عدد أفراد الأسرة، وعدد مرات الزواج)، والقسم الثاني : يتكون من مجموعة من الفقرات التي تعكس الدور المستقبلي للأسرة للتعامل مع ظاهرة الطلاق في الأردن.
2. تم تحديد ستة مجالات للاستبانة وهي: (مجال التنشئة والبيئة، ومجال الحالة الاقتصادية، ومجال الحقوق والواجبات، ومجال العلاقات مع الأقارب، ومجال الآثار المترتبة على الطلاق، ومجال العلاقة بين الزوجين). واستند في مضمونها على عدد من الأدوات في الأبحاث والدراسات ومنها (غزوي وسهاونة، 2007 ، وزهران، 2012، وآل خليفة، 2015) كما تمت الاستعانة براء الخبراء في مجالات التربية والتنشئة الاجتماعية والشريعة الإسلامية.
3. تمت صياغة فقرات كل مجال، وشكلت تلك الفقرات مجالات الاستبيان الستة، وتكونت في صورتها الأولية من (85) فقرة.
4. نظم سلم الاستجابة لكل فقرة في خمسة تقديرات على النحو التالي:

درجة الموافقة	المفهوم التقويمي	سلم ليكرت الخماسي
بدرجة كبيرة جدا	عندما يطابق الحد الأمثل من درجة الموافقة.	5
بدرجة كبيرة	عندما يطابق الحد الأعلى من درجة الموافقة.	4
بدرجة متوسطة	عندما يطابق الحد الأوسط من درجة الموافقة.	3
بدرجة ضعيفة	عندما يطابق الموافقة بدرجة خفيفة.	2
بدرجة ضعيفة جدا	عندما يطابق الموافقة بدرجة ضعيفة جداً.	1

وقد حددت نقاط القطع بين وحدات التدريج من خلال طرح أعلى فئة من أدنى فئة وقسمة الناتج على وحدات التدريج (5-1=4÷5=0.80)، وإضافة ناتج القسمة إلى وحدات التدريج، واعتبار هذه النقاط معايير للحكم على متوسطات التقديرات لوحدات التدريج الخمسة السابقة كما يلي:

أقل من1 – 1.80: ويمثل المستوى الأول عندما يطابق الحد الأدنى بدرجة ضعيفة جداً.

أكبر من 1.80-2.60 : ويمثل المستوى الثاني عندما يطابق الحد الأدنى بدرجة ضعيفة.

أكبر من 2.60 – 3.40 : ويمثل المستوى الثالث عندما يطابق الحد الأوسط بدرجة متوسطة.

أكبر من 3.40 -4.21 : ويمثل المستوى الرابع عندما يطابق الحد الأعلى بدرجة كبيرة.

أكبر من 4.21- - 5.00: ويمثل المستوى الخامس عندما يطابق الأمثل بدرجة كبيرة جداً.

6- تم عرض الاستبانة في صورتها الأولية على محكمين من حملة درجة الدكتوراه للتحقق من صدق أداة الدراسة بلغ عددهم (20) محكماً من أعضاء هيئة التدريس من المتخصصين في أصول التربية، والإدارة التربوية، وعلم الاجتماع، والشريعة، في الجامعة الأردنية والجامعة الهاشمية

وجامعة البلقاء التطبيقية وجامعة الزرقاء الأهلية وجامعة العلوم الإسلامية العالمية، والقادة التربويين في مديرية التربية والتعليم لمنطقة الزرقاء الأولى، ملحق (3)، لإبداء الرأي حول ما يلي:

- درجة ارتباط فقرات كل مقياس بموضوع المقياس حسب ما هو معرّف.
- درجة وضوح الفقرات في كل مقياس.
- درجة دقة الفقرات في كل مقياس.
- درجة مناسبة عدد الفقرات في كل مقياس.
- اقتراح أية تعديلات وملاحظات يرونها مناسبة.

وقد تم الأخذ بآراء المحكمين التي كان من أبرزها: إعادة النظر في بعض الفقرات، إعادة صياغة بعض الفقرات، الابتعاد عن الفقرات المركبة، وأحكام الجانب اللغوي. تم إبقاء الفقرات التي أجمع عليها (80%) فأكثر من المحكمين على أنها فقرات مناسبة للتعرف إلى دور تربوي مستقبلي للأسرة للتعامل مع ظاهرة الطلاق. وبذلك أصبح عدد فقرات الاستبانة (65) فقرة موزعة على المجالات الستة على النحو التالي:

المقياس	عدد الفقرات	ترتيب الفقرات على المقياس
مجال التنشئة والبيئة	31	31-1
الحالة الاقتصادية	4	35 – 32
مجال الحقوق والواجبات	6	41 – 36
مجال العلاقات مع الأقارب	3	44 – 42
مجال الآثار المترتبة على الطلاق	9	53 – 45
مجال العلاقة بين الزوجين	12	65 – 54
المجموع	65	65-1

ثبات الأداة:

تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة عددها (30) مطلقاً ومطلقة في إقليم الوسط من خلال أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار (test - retest) وبفاصل زمني مدته أسبوعان بين التطبيقين، واستخرج معامل ارتباط بيرسون بين الدرجات المحصلة في المرتين، والتي بلغت (0.83). وكذلك تم حساب الثبات باستخدام معادلة كرونباخ الفا للاتساق الداخلي لفقرات المقياس حيث بلغ معامل الثبات (0.86).

إجراءات الدراسة:

- إعداد الأداة، بعد مراجعة الأدب السابق، والاستعانة بالدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة.
- تم تطبيق الاستبانة على عينة استطلاعية من مجتمع الدراسة عددها (30) مطلقاً ومطلقة في إقليم الوسط من خلال أسلوب الاختبار وإعادة الاختبار (test - retest) بفاصل زمني أسبوعان، واستخدمت استجاباتهم في تحليل فقرات الاستبانة.
- اختيرت العينة بالطريقة الطبقية العشوائية من مجتمع الدراسة، وتكونت العينة من (2042) مطلق ومطلقة.
- تطبيق الاستبانة على عينة الدراسة المكونة من (2042) مطلق ومطلقة وذلك بهدف التعرف إلى دور تربوي مستقبلي للأسرة للتعامل مع ظاهرة الطلاق.
- بعد تطبيق أداة الدراسة جُمعت البيانات وحللت إحصائياً بهدف الإجابة عن أسئلة الدراسة والتوصل إلى النتائج.

نتائج الدراسة ومناقشتها

النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الأول

والذي نص على: ما الأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين في الأردن؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة للأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين للأداة ككل ولكل مجال. ويبين الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على جميع مجالات الأداة والأداة ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً.

الجدول (3) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على جميع مجالات الأداة مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

المجال	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	مستوى المو افقة
العلاقات مع الأقارب	4.09	0.81	5	كبيرة
الحقوق والواجبات	3.99	0.71	4	كبيرة
التنشئة والبيئة	3.97	0.57	3	كبيرة
العلاقة بين الزوجين	3.90	0.66	2	كبيرة
الحالة الاقتصادية	3.53	0.97	1	كبيرة
الأداة ككل	3.93	0.54		كبيرة

ويتبين من الجدول (3) أن مجال العلاقات مع الأقارب هو أكثر المجالات للأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين بمتوسط حسابي بلغ (4.09)، وبانحراف معياري بلغ (0.81) ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة وبنسبة مئوية بلغت (81.8%)، وجاء في المرتبة الثانية مجال الحقوق والواجبات بمتوسط حسابي بلغ (3.99)، وبانحراف معياري بلغ (0.71) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة وبنسبة مئوية بلغت (79.8%)، وفي المرتبة الثالثة جاء مجال التنشئة والبيئة، بمتوسط حسابي بلغ (3.97)، وبانحراف معياري بلغ (0.57) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة وبنسبة مئوية بلغت (79.8%)، أما في المرتبة الرابعة جاء مجال العلاقة بين الزوجين بمتوسط حسابي بلغ (3.90)، وبانحراف معياري بلغ (0.66) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة وبنسبة مئوية بلغت (78.08%)، وفي المرتبة الخامسة والأخيرة جاء مجال الحالة الاقتصادية بمتوسط حسابي بلغ (3.53)، وبانحراف معياري بلغ (0.97) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة وبنسبة مئوية بلغت (70.75%)، كما بلغ المتوسط الحسابي للأداة ككل(3.93) وبانحراف معياري بلغ (0.54) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة وبنسبة مئوية بلغت (78.74%).

ويمكن تفسير هذه النتيجة أعلاه إلى أن العلاقات مع الأقارب ورأيهم ما زال هو الحاسم كما يبدو في إتمام الزواج في قطاعات غير قليلة من مجتمعنا. وكما قد تعزى هذه النتيجة إلى أن علاقة الزوجين بأسرتيهما قد تكون مصدرا من مصادر المتاعب للزوجين خاصة عندما يحاول الآباء الاستمرار في ممارسة أدوار الحماية التي كانوا يمارسونها في السابق على أبنائهم، وذلك من منطلق الحرص على سعادتهم.

ويتفق مع ما توصلت إليه دراسة زهران (2012) أن العلاقات بين الأقارب من أهم الأسباب المؤدية إلى الطلاق. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة مسعود (2013) التي أظهرت أن تدخل الأهل في حياة الأبناء من الأسباب الأساسية في حدوث النزاعات الزوجية.

وأما النتائج التفصيلية لكل مجال من مجالات الاستبانة بالنسبة للسؤال الأول فهي كالأتي:

1- مجال التنشئة والبيئة:

إن المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال التنشئة والبيئة، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً.

يتبين من الجدول (4) بأن الفقرة الأولى والتي تنص على (تسبب العلاقات غير الشرعية حدوث حالات الطلاق) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغت (4.61)، وبانحراف معياري بلغ (0.74) على مجال التنشئة والبيئة ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة جدا وبرتبة بلغت (1)، والفقرة التي تنص على (يؤدي ازدياد عدد أفراد الأسرة إلى حدوث الطلاق)، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ(3.35)، وبانحراف معياري بلغ (1.23) على مجال التنشئة والبيئة ضمن مستوى موافقة بدرجه متوسطة وبرتبة بلغت (31)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.97)، وبانحراف معياري بلغ (0.57) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة.

الجدول (4) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال التنشئة والبيئة، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم في الأداة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
1	تعد الأسرة النواة الأولى للمجتمع.	4.61	0.74	1	كبيرة جدا
22	يؤدي تعاطي أحد الزوجين (المخدرات، المسكرات) إلى الطلاق.	4.30	0.95	2	كبيرة جدا
23	تؤدي الأفلام والبرامج المنتشرة على الفضائيات إلى حدوث الطلاق.	4.28	0.87	3	كبيرة جدا
2	يرتبط الولاء للأسرة من قبل الفرد بولائه للمجتمع الذي يعيش فيه.	4.26	0.83	4	كبيرة جدا
25	تسبب العلاقات غير الشرعية حدوث حالات الطلاق	4.21	0.92	5	كبيرة
3	تسهم الأسرة في غرس القيم لدى الأبناء.	4.13	1.01	6	كبيرة
4	يؤدي الابتعاد عن الدين إلى حدوث الطلاق	4.12	0.93	7	كبيرة
9	يؤدي الاهتمام من قبل الأسرة بالأخلاق الكريمة إلى الحد من ظاهرة الطلاق	4.07	0.99	8	كبيرة
6	تسهم التربية السليمة من قبل الأسرة في الحد من ظاهرة الطلاق	4.06	0.99	9	كبيرة
30	يؤدي عدم الاختيار المناسب من قبل الزوج لزوجة المستقبل إلى حدوث الطلاق	4.05	0.95	10	كبيرة
31	يؤدي عدم الاختيار المناسب من قبل الزوجة لزوج المستقبل إلى حدوث الطلاق	4.05	0.98	10	كبيرة
16	تسهم معرفة أفراد الأسرة بالحقوق والواجبات في الحد من الطلاق	4.03	0.98	12	كبيرة
14	يؤدي خلو الأسرة من المشاكل إلى الحد من ظاهرة الطلاق	4.03	1.03	12	كبيرة
29	يؤدي سوء الخلق في الأسرة إلى الطلاق	4.02	0.95	14	كبيرة
5	يؤدي فشل الوالدين في تنشئة أبنائهم إلى تزايد ظاهرة الطلاق	4.01	0.99	15	كبيرة
8	تسهم الأسر المحافظة في الحد من ظاهرة الطلاق.	4.00	0.93	16	كبيرة
12	تؤدي العلاقة الجيدة بين أفراد أسرة الزوجين إلى الحد من ظاهرة الطلاق	4.00	1.05	16	كبيرة
15	يؤدي وجود الأسرة في بيئة مناسبة إلى الحد من الطلاق	3.94	1.01	18	كبيرة
17	يؤدي اهتمام الأسرة بالصحة النفسية لأفرادها في الحد من الطلاق	3.91	1.05	19	كبيرة
7	يؤدي الاهتمام بالتعليم من قبل الأسرة إلى الحد من ظاهرة الطلاق	3.91	0.98	19	كبيرة
26	تعاطي احد الأبناء (للمسكرات، المخدرات) من أسباب حدوث الطلاق	3.90	1.00	21	كبيرة
21	تؤدي عدم الكفاءة بين الزوجين إلى تزايد ظاهرة الطلاق	3.86	1.03	22	كبيرة
19	يؤدي التأثر بحضارة الغرب من قبل الزوجين إلى حدوث ظاهرة الطلاق	3.84	1.08	23	كبيرة
10	تؤدي الحالة الاقتصادية الجيدة للأسرة إلى الحد من ظاهرة الطلاق	3.84	1.01	23	كبيرة
24	يؤدي وجود الخادمة في المنزل والاعتماد عليها في تربية الأبناء إلى الطلاق	3.83	0.99	25	كبيرة
28	يؤدي تأثر أفراد الأسرة بأصحاب السوء إلى الطلاق	3.83	1.03	25	كبيرة
18	يؤدي الزواج المبكر إلى ازدياد حالات الطلاق	3.77	1.09	27	كبيرة
27	تؤدي قسوة أحد الوالدين على الأبناء إلى حدوث الطلاق	3.72	1.08	28	كبيرة
13	يؤدي ارتفاع مستوى التعليم في الأسرة إلى الحد من ظاهرة الطلاق	3.70	1.11	29	كبيرة
20	يسبب عدم تعرف الرجل والمرأة على بعضهما قبل الزواج إلى حدوث المشكلات الأسرية المؤدية إلى الطلاق	3.59	1.19	30	كبيرة
11	يؤدي ازدياد عدد أفراد الأسرة إلى حدوث الطلاق	3.35	1.23	31	متوسطة
المجال ككل		3.97	0.57		كبيرة

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المطلقين والمطلقات قد استجابوا على مجال التنشئة والبيئة ضمن مستوى موافقة كبيرة. فقد أشارت النتائج إلى أن الفقرة التي نصت على (تسبب العلاقات غير الشرعية في حدوث حالات الطلاق) قد أحرزت أعلى متوسط حسابي، وقد احتلت المرتبة الأولى على مجال التنشئة والبيئة ضمن مستوى موافقة كبيرة جدا.

ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن الخيانة الزوجية تعتبر جريمة من أخطر الجرائم الأخلاقية على الإطلاق التي تقع على نظام الأسرة؛ كونها تؤدي إلى تفكيك الأسرة، ولأن المتضرر منها حتما سيطالب بالطلاق أو التطليق. وتتفق كثير من الآراء على استحالة استمرار العلاقة الزوجية بعد حدوث

الخيانة الزوجية لاسيما في حالة المرأة الخائنة، وفي حالة خيانة الرجل قد تختلف الآراء وتكثر التبريرات التي تحاول دعم استقرار العلاقة، إذن فالخيانة الزوجية تؤدي إلى عدم الوفاق بين الزوجين، ومن ثم إلى الطلاق، وهي خطيئة أخلاقية بوصفها عدوانا على الأمانة، وهذا العدوان يتجسد في فك الرابطة الزوجية وحلها. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة الخطيب (2009) التي توصلت إلى أن من أسباب الطلاق العلاقات غير الشرعية والخيانة الزوجية. وكما تتفق مع دراسة الشيخ وآخرون (2013) أن من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق اللجوء إلى علاقات غير شرعية تنتهي بحتمية الطلاق، فيما أظهرت نتائج دراسة المحيني(2015) التي توصلت إلى أن البعد الأخلاقي يؤثر بما يتضمنه من علاقات غير شرعية على التوافق بين الزوجين، ويؤدي إلى الطلاق وتتفق هذه النتائج مع دراسة غانم (1998) والتي تعزو إلى أن أحد أهم أسباب الطلاق هو الفقر والبطالة عند الزوج.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة آل خليفة (2015) التي توصلت إلى أن الخيانة الزوجية من أهم الأسباب المسببة للطلاق.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (يؤدي تعاطي أحد الزوجين المخدرات، المسكرات إلى الطلاق)، قد أحرزت المرتبة الثانية على مجال التنشئة والبيئة ضمن مستوى موافقة كبيرة جدا.

ويعزى ذلك إلى سعي المطلقين بالسير وراء المظاهر وإقامة علاقات مشبوهة مع النساء وممارسة سلوكيات سيئة منها شرب المسكرات ، وضعف القيم الدينية والاجتماعية واللامبالاة وعدم القدرة على تحمل المسؤولية. فعندما يقع أحد الزوجين فريسة إدمان المخدرات أو الخمر فإنه يطلق زوجته، ويتسبب في الإهمال والإيذاء الجسدي والعاطفي لها ويدخل في علاقات مشبوهة، مما يؤدي إلى الطلاق. وقد يعود ذلك إلى قلة الوازع الديني الذي تعانيه الأسرة. وهذا ما أشار إليه الشيخ وآخرون (2013) بأن أسباب الطلاق ترجع إلى مشكلات سلوكية كإدمان الكحول والزنا. وهذا يتفق مع ما نتائج دراسة عبد المنعم (1999) التي توصلت إلى أن الإدمان على الكحول أو المخدرات هي أحد الأسباب الرئيسية للطلاق. كما قد يؤدي بالأبناء في ضوء الحاجة المادية إلى العمل في سن مبكرة، وقد تجد الأم نفسها مضطرة إلى التسول أو العمل خارج المنزل، ويبقى الأبناء عرضة للضياع الأمر الذي قد يؤدي إلى الشقاق والنزاع مع الزوج.

وإن من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق متعددة جدا، منها ما يرتبط بمعاناة أحد الزوجين من شذوذ أو إنحراف أو مشكلات سلوكية كإدمان الكحول. كما يتفق مع نتائج دراسة سانشيز (2012) إلى أن الإدمان على المخدرات والمسكرات من الأسباب المؤدية إلى الطلاق.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (تؤدي الأفلام والبرامج المنتشرة على الفضائيات إلى حدوث الطلاق)، قد حصلت المرتبة الثالثة على مجال التنشئة والبيئة ضمن مستوى موافقة كبيرة جدا.

ويمكن تفسير هذه النتيجة أن للمرأة والرجل مكانة ووظيفة يقومان بها من خلال ما أسند إليهما من أدوار اتفق وتعارف عليها المجتمع واستحقاقا لما ضمنته وحصنته لهما الشرائع السماوية، بيد أن ضروب مختلفة ومتباينة من المؤثرات الداخلية والخارجية، ولاسيما ما يتعلق منها بالانفتاح الاقتصادي والتكنولوجيا والأفلام والبرامج المنتشرة على الفضائيات التي أصبحت في متناول الجميع، فضلاً عن مظاهر العولمة الأخرى، التي تعاظم أثرها في السنوات الأخيرة، قد أخذت تؤثر سلباً في منظومة الأنساق الاجتماعية المكونة للبناء الاجتماعي الذي بدأ نتاجها يظهر للعيان وينال من المرأة وزوجها ومن أسرتهما والمجتمع الذي ينتميان إليه، مما جعل منهما ضحية لمجموع هذه المتغيرات التي عملت مجتمعة على خلق خلل في العلاقة الأسرية نتج عنه طلاقهما وانفصالهما.

وهذا يتفق مع نتائج دراسة آل خليفة (2015) التي توصلت إلى أن التطور الثقافي والتداخل الذي يحصل فيه من عالمية العولمة مثل: دخول الإنترنت والهاتف النقال والفضائيات وبرامجها لاسيما المسلسلات الأجنبية، كان له تأثير سلبي على واقع الحياة الأسرية والزوجية وقد تؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق نتيجة للاستعمال الخاطئ لهذه الوسائل بعيدا عن توظيفها في خدمة الأسرة والمجتمع.

كما تتفق مع نتائج دراسة الشيخ وآخرون (2013) من أن الفضائيات والإنترنت أيضاً قد ارتبط بمجموعة من السلبيات، مثل هدر الوقت، وإهمال الحياة والالتزامات والأنشطة الاجتماعية، بل ويصل الأمر، من خلال بعض الحالات التي أدمنت الإنترنت إلى تهديد الاستقرار الأسري، وفقدان العمل، وتدهور العلاقات الاجتماعية، ويؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق.

واتفقت مع دراسة فالينزول (2014) على أن زيادة مواقع التواصل الاجتماعي تزيد من معدلات الطلاق بصورة طردية.

أما الفقرات التي نصت على (يسبب عدم تعرف الرجل والمرأة على بعضهما قبل الزواج إلى حدوث المشكلات الأسرية المؤدية إلى الطلاق) و(يؤدي ازدياد عدد أفراد الأسرة إلى حدوث الطلاق)، فقد احتلتا المرتبة الأخيرة على مجال التنشئة والبيئة.

ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن القيم والتقاليد، فضلاً عن العادات الاجتماعية التي لا تتسامح مطلقاً بالمعرفة المسبقة بين الشاب والفتاة التي يكون مسموحا بها في حدودها الدنيا خلال مرحلة الخطبة، وهذا ما أكده هيلروريك (2013) إلى أن هناك مجتمعات تلجأ إلى وسائل وقنوات تقليدية في اختيار الزوجة كأن تقوم الأم والشقيقات باختيار الزوجة لابنهم.

وفيما يتعلق بوجود الأبناء فقد يعزى ذلك إلى أن وجودهم قد يزيد من ترابط وتماسك الأسرة من الناحية العاطفية، وكلما زاد عدد الأبناء في

الأسرة تزداد مسؤوليات الوالدين نحوهم. وقد تجعلهم يتصرفون بروية وصبر في حال حدوث خلافات بينهم، لأن الأبناء كثيرا ما يحولون بين والديهم وبين إقدامهم على الطلاق. وهذا ما أكدته دراسة سانشيز (2012) إلى وجود علاقة بين الطلاق ومتغير عدد الأطفال، فالطلاق ينخفض كلما زاد عدد الأطفال.

2. **مجال الحالة الاقتصادية:**

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال الحالة الاقتصادية، ويبين الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتب والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال الحالة الاقتصادية، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً.

يتبين من الجدول (6) بأن الفقرة الأولى والتي تنص على (يؤدي تدني الدخل المادي للأسرة إلى الطلاق) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغ (3.68)، وبانحراف معياري بلغ (1.14) على مجال الحالة الاقتصادية ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة ورتبة بلغت (1)، والفقرة التي تنص على (يعد خروج المرأة إلى العمل من أسباب الطلاق)، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.37)، وبانحراف معياري بلغ (1.17) على مجال الحالة الاقتصادية ضمن مستوى موافقة بدرجة متوسطة ورتبة بلغت (3)، حيث بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.53) وبانحراف معياري بلغ (0.97) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (4).

الجدول (5) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال الحالة الاقتصادية، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية

الرقم في الأداة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
32	يؤدي تدني الدخل المادي للأسرة إلى الطلاق	3.68	1.14	1	كبيرة
35	تزيد البطالة من حالات الطلاق	3.66	1.14	2	كبيرة
34	يعد الفقر أحد الأسباب المهمة المؤدية للطلاق	3.45	1.17	3	كبيرة
33	يعد خروج المرأة إلى العمل من أسباب الطلاق	3.37	1.17	4	متوسطة
المجال ككل		3.53	0.97		كبيرة

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المطلقين والمطلقات قد استجابوا على مجال الحالة الاقتصادية ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة. فقد أشارت النتائج إلى أن الفقرة التي نصت على (يؤدي تدني الدخل المادي للأسرة إلى الطلاق) قد أحرزت أعلى متوسط حسابي، وقد احتلت المرتبة الأولى على مجال الحالة الاقتصادية ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن العامل الاقتصادي مسؤول عن كثير من المشاكل الأسرية، سيما أن نتائج كثير من الدراسات أشارت إلى أن ازدياد تكاليف الحياة، وانخفاض مداخيل الأفراد تعد ظاهرة في مجتمعنا، لذا قد يمهد لظهور عوامل أخرى تؤدي إلى نشأة أنواع مختلفة من الأزمات الأسرية منها الطلاق.

وربما يعود ذلك إلى سوء الوضع الاقتصادي للزوج وتدني دخله الشهري الذي لا يتوافق ومتطلبات الاستهلاك الحضري المتنامي والحاجة للظهور الاجتماعي بفعل المحاكاة والتقليد، الأثر البالغ في نمو الخلافات وظهور بوادر الطلاق.

وربما قد تعزى هذه النتيجة إلى أن أسرة الزوج قد عمدت إلى تغطية كلفة الزواج بصورة لم تتماشَ مع قدرتها الاقتصادية التي تتناقض ورسائلها الظاهرية السابقة لأهل الزوجة، في حين كشف الزواج عن الحقيقة المناقضة مما أحدث خللا في علاقة المصاهرة والزواج نفسه، وأسهمت بتساند عوامل أخرى وأدت في نهاية المطاف إلى الطلاق. وهذا ما أكده غانم (1998) إلى أن الدخل المحدود قد يؤدي في كثير من الأحيان إلى الطلاق إذا لم توجد آليات أخرى تساعد في الإبقاء على العلاقة الزوجية.

وهذا يتفق مع ما توصل إليه هارلند وآخرون (2002) أن من الأسباب التي تؤدي إلى الطلاق منها ما يرتبط بالظروف الاقتصادية كعدم القدرة على تحمل المصاريف الأسرية، وأن من أسباب فشل الحياة الزوجية الضغوطات المادية والفقر الشديد.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (تزيد البطالة من حالات الطلاق)، قد أحرزت المرتبة الثانية على مجال الحالة الاقتصادية ضمن مستوى موافقة كبيرة.

ويمكن أن تعزى هذه النتيجة إلى أن البطالة تؤدي إلى عدم القدرة على تلبية احتياجات الأسرة، وتنصب الرؤية على تردي الأوضاع الاقتصادية التي تظهر مؤشراتها في البطالة والسعي للحصول على المال من أجل تلبية متطلبات واحتياجات الأسرة الأساسية الضرورية والكمالية التي تفرضها

طبيعة البيئة تحت ضغط الحاجة والتقليد الاجتماعي المظهري الذي تتحمل أعباءه كثير من الأسر كبيرة الحجم، مما يؤدي إلى رفع كلفة عيشها من الناحية الكمية والنوعية، في حين لا يوجد دخل يسد كلفة المعيشة مما ينجم عنه توترات أسري، وسعي غير متوازن من أجل الحصول على المال بطرائق لم تعد ملتزمة إلى حد كبير لا بمبدأ الترشيد الاقتصادي ولا بالمعايير والقيم الدينية والاجتماعية.

ويتفق مع النظرية المفسرة لأسباب الطلاق " النظرية البنائية الوظيفية" والتي يؤكد أنصار هذه النظرية أن البناء الاجتماعي في حالة توازن وتماسك واعتماد متبادل بين الأجزاء، وأن لكل جزء من أجزاء البناء دور ووظيفة تساعد على استمرار البناء وأن الهدف الرئيسي لجميع النظم الاجتماعية هو المحافظة على استمرار هذا البناء واستقراره كما أن كل جزء من أجزاء البناء يؤثر ويتأثر بالنظم الاجتماعية الأخرى، والأسرة وفقا لهذه النظرية جزء من البناء الاجتماعي لها عدة وظائف هامة تساعد على استمرار المجتمع، فدور الرجل هو الإنفاق على الأسرة فإذا اختل هذا الدور فإن البناء الاجتماعي سيختل ويؤدي إلى ظهور صراعات بين الزوج والزوجة والتي يمكن أن تؤثر وتؤدي إلى الطلاق (الخطيب، 2007).

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع توصلت إليه دراسة غزوي وسهاونة (2007) إلى أن عمل المرأة يؤدي إلى ظهور صراعات داخل الأسرة الأمر الذي قد يمهد لحدوث الطلاق.

وأما الفقرة التي نصت على (يعد خروج المرأة إلى العمل من أسباب الطلاق)، قد احتلت المرتبة الأخيرة على مجال الحالة الاقتصادية ضمن مستوى موافقة متوسطة.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن التنمية الاجتماعية في الأردن أخذت أهمية أساسية إلى جانب التنمية الاقتصادية، وبما أن المرأة هي نصف المجتمع ولها دور أساسي وفعال في تحقيق إنمائه كونها جزءا رئيسا في قواه العاملة من ناحية كونها منتجة فلا بد أن تتمتع بنتاج تنميته. فكثير من الشباب يسعى إلى الزواج من الفتاة التي تعمل، ولا يركز كثيرا على دورها فقط كربة بيت، فقد اختلفت نظرة الرجل لعمل المرأة لأن عملها أصبح ضرورة اقتصادية ملحة للأسرة وبالتالي استيعاب الرجل لهذه المسالة.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن التعليم مرتبط بالدخل، فالمجتمع الأردني أتاح للمرأة فرصة الالتحاق بالعمل الذي اكسبها دخلا خاصا بها، فالمرأة عندما تتجه لمهن عليا فان مستوى التعليم يكون مرتفعا، مما ينتج عنه دخلا عاليا، وهذا ما أكدته دراسة غزوي وسهاونة (2007) أن هناك ارتباط عكسي بين الدخل الشهري للمرأة والطلاق.

فدخول المرأة مجالات العمل المختلفة وما ترتب عليه من اكتسابها للدخل والمساعدة في تكاليف الحياة جعل لها دورا أكبر في الحياة الأسرية، وهكذا أصبحت المرأة تشارك الرجل في العملية الإنتاجية وأصبحت أكثر تمسكا من قبل الزوج.

وهذا ما أشار إليه آل خليفة (2015) أن لدور المرأة ومساهمتها في اقتصاد البيت نتائج ذات حدين غالبا ما تنعكس إيجابا على حياتها الزوجية، وقد تبين أن النساء اللواتي يسهمن في الاقتصاد الأسري أقل عرضة للطلاق من النساء اللواتي يشاركن بنزر قليل في الموارد الاقتصادية للبيت، وذلك لكون المرأة العاملة والمساهمة في اقتصاديات البيت تتمتع باستقلالية وسلطة أكثر من غيرها من النساء غير العاملات.

وربما يعود ذلك إلى أن عمل المرأة لا يتوقف عند حد الاستقلال الاقتصادي وإنما يتعدى ذلك إلى الآثار المصاحبة لهذا الاستقلال، حيث يتوفر للمرأة العاملة سمات المبادرة الإيجابية وتكون أقدر على حل المشكلات بإعادة تشكيل أدوارها الاجتماعية، وبالتالي فهي تغير من شكل المطالب والتوقعات الخارجية لأدوارها بما يتلاءم مع قدرتها، ومن جهة أخرى نجد أن تعدد الأدوار بالنسبة للمرأة العاملة والتحرر من الصور النمطية للأنوثة والذكورة لدى كل من المرأة والرجل، واكتساب نمط جديد يؤلف بين الصورتين التقليديتين يقوي الشخصية ويزد نضوجها ويؤدي إلى استقرار الأسرة.

3. مجال الحقوق والواجبات:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال الحقوق والواجبات، ويبين الجدول (6) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال الحقوق والواجبات، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً.

ويتبين من الجدول (6) بأن الفقرة الأولى والتي تنص على (تؤدي عدم معرفة الزوج بحقوق الزوجة إلى الطلاق) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغت (4.11)، وبانحراف معياري بلغ (0.90) على مجال الحقوق والواجبات ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (1)، حيث أن الفقرة التي تنص على (يؤدي غياب الرجل عن المنزل لفترات طويلة إلى ازدياد حالات الطلاق)، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.85)، وبانحراف معياري بلغ (0.94) على مجال الحقوق والواجبات ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (5)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.99)، وبانحراف معياري بلغ (0.71) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (6).

الجدول (6): المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال الحقوق والواجبات، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم في الأداة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	النسبة المئوية	الدرجة
36	تؤدي عدم معرفة الزوج بحقوق الزوجة إلى الطلاق	4.11	0.90	1	كبيرة
39	يسبب عدم اهتمام الزوجين بالبيت والأبناء إلى تدهور الحياة الزوجية وبالتالي حدوث الطلاق	4.03	0.92	2	كبيرة
40	يسبب عدم اهتمام الزوج بالزوجة والأبناء إلى حدوث مشاكل مؤدية للطلاق	4.02	0.96	3	كبيرة
37	يؤدي تخلي المرأة عن رسالتها السامية بتربية الأبناء بخروجها من المنزل إلى الطلاق	4.00	0.90	4	كبيرة
41	يؤدي ضعف معرفة الزوجة بحقوق الزوج إلى الطلاق	3.97	0.96	5	كبيرة
38	يؤدي غياب الرجل عن المنزل لفترات طويلة إلى ازدياد حالات الطلاق	3.85	0.94	6	كبيرة
المجال ككل		3.99	0.71		كبيرة

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن المطلقين والمطلقات قد استجابوا على مجال الحقوق والواجبات ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة. فقد أشارت النتائج إلى أن الفقرة التي نصت على (تؤدي عدم معرفة الزوج بحقوق الزوجة إلى الطلاق) قد أحرزت أعلى متوسط حسابي، وقد احتلت المرتبة الأولى على مجال الحقوق والواجبات ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن إحراف سلوك الزوج وعدم التوافق الشخصي وكثرة الغياب عن البيت سواء في السجن أو لسبب مجهول له الدور الفاعل في الطلاق، فمسؤولية الإنفاق وتلبية احتياجات الأسرة تقع على عاتق الزوج الذي قد يظهر متدنيا في بعض الحالات، فضلاً عن مسؤوليته تجاه حقوق الزوجة العاطفية وعدم إعطائها الوقت الكافي من الوجود في البيت، فربما يكون للغياب الطويل وقضاء معظم الوقت خارج البيت مع الأصدقاء، أثره السلبي مما أدى إلى خلل وتصدع في العلاقة الزوجية، ينتج عنه إحراف سلوكي وبناء علاقات خارجية خفية وخيانة زوجية. كذلك قد يعزى ذلك إلى عدم الاعتماد على الذات لما بعد الزواج، فبعض من المتزوجين ولا سيما الذكور منهم يعتمدون في زواجهم على الأهل ولا يهتمون بحقوق الزوجة، الأمر الذي يبقيهم تحت سلطتهم ورهن متطلباتهم وشروطهم، ويضعف من شخصيتهم أمام زوجاتهم، ويؤدي بهم في النهاية إلى الطلاق.

وقد يعود ذلك إلى الغياب الطويل عن الأسرة، والمقصود بالغياب هنا ليس الغياب بسبب الانشغال بالعمل، بل الغياب بسبب الانشغال باللهو خارج المنزل وأسباب أخرى لا علاقة لها بالعمل، ولعل لهذه الأسباب أيضا ارتباطات أخرى وسيطة تتعلق بالنواحي المالية، والنفقات المترتبة على الكثير من أنماط السلوك الإنحرافية التي لا ترضى عنها الزوجة. ومن جهة قد ترى المرأة العاملة البسيطة زوجها المدير والمسؤول يهتم بشئون العمل وكثرة أسفاره وتغيبه لساعات طويلة عن البيت وخارج ساعات العمل، وهذا يعني عدم تفقد أحوال الأبناء ومتابعتهم دراسياً فيزيد الضغط النفسي على الزوجة التي تتحمل تربية الأبناء وتفقد شئون البيت.

ويتفق مع نتائج دراسة الخطيب (2009) بأن المرأة أكثر شعورا بتهديد الحياة لها، وأنها مرهفة الحس وتحب دوما أن تعيش في ظل أحاسيس تشعرها بالدفء والأمن، وتبحث دوما عن الحب وفرط الاهتمام والتقدير، وأقصى طموحاتها الحصول على مكانة اجتماعية فاعلة. فغياب الزوج الطويل عن الأسرة والانشغال خارج المنزل بدون أسباب مقنعة، وعدم اهتمامه بزوجته وقيامه بواجباته تؤدي إلى حدوث نزاعات زوجية قد تؤدي إلى الطلاق.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (يسبب عدم اهتمام الزوجين بالبيت والأبناء إلى تدهور الحياة الزوجية وبالتالي حدوث الطلاق)، قد أحرزت المرتبة الثانية على مجال الحقوق والواجبات ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة.

وقد يعزى ذلك إلى عدم التفاهم بين الزوجين وعدم طاعة الزوجة لزوجها كالخروج المتكرر من البيت والحرية الزائدة وقلة اهتمامها بالواجبات الأسرية وبأبنائها وبزوجها. فالرجل قد يتهم المرأة بعدم القدرة على تفهم الزوج والتعامل معه وتدني الإحساس بالمسؤولية الزوجية وإقامة علاقات عاطفية مشبوهة والجري وراء الموضات، وتبني سلوكيات سيئة تعلمتها من وسائل التكنولوجيا الحديثة كالإنترنت والخليوي والستالايت أدت بالنتيجة إلى عدم طاعة الزوج وضعف احترام العلاقة الزوجية، وعدم الاهتمام بالضوابط التي تمليها العادات والتقاليد والقيم الاجتماعية المتعارف عليها في المجتمع.

والرجل قد يتميز بضعف الشخصية والخضوع للأهل واللامبالاة والاستهتار وقلة اهتمامه بالواجبات الأسرية وبأبنائه وبزوجته علاوة على إحساسه بالفوقية تجاه المرأة.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة الخطيب (2009) إلى أن عدم اهتمام الزوجين بشؤون البيت والأبناء يؤدي إلى حدوث نزاعات داخل الأسرة ويؤدي إلى تدهور الحياة الزوجية وبالتالي حدوث الطلاق.

وأما الفقرات التي نصت على (يؤدي ضعف معرفة الزوجة بحقوق الزوج إلى الطلاق) و(يؤدي غياب الرجل عن المنزل لفترات طويلة إلى ازدياد حالات الطلاق)، فقد احتلتا المرتبة الأخيرة على مجال الحقوق والواجبات.

وإن عدم وعي المرأة بحقوق زوجها ولحقوقها الشرعية والمدنية المتعلقة بالطلاق، جعلها تسلم بقدرها خضوعاً لإرادة العادات والتقاليد الاجتماعية، لهذا فإن المجتمع يلقي دائما اللوم على المرأة سواء كانت هي المسؤولة عن وقوع الطلاق أم لا، وقد يعود سبب ذلك إلى طبيعة المجتمع العربي الأبوي (شرابي، 1992) الذي يتوقع من المرأة أن تتنازل عن كثير من الحقوق وأن تضحي من أجل المحافظة على استمرارية الزواج وديمومة الأسرة.

وقد يعود السبب في ذلك هو أن الأزواج الشرقيين بصورة عامة يجهلون أهمية الجانب العاطفي لتقوية العلاقة بين الزوجين، فالمرأة بعد زواجها بفترة قليلة وبوجود الأطفال تنشغل بهم عن الزوج وتركز عاطفتها واهتمامها نحوهم، وأن الزوج راشد لا يحتاج إلى الحب والاهتمام بل هو معين للزوجة من اجل رعايتهم والاهتمام بهم.

كما يمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الزوج يعتبر مركز الضبط داخل الأسرة ويكون أقل من الزوجة في التعبير عن حبه للأولاد فضلا عن تحمل المسؤوليات والضغوط الجسيمة المتتالية نتيجة الأعمال المختلفة ويصبح بعيد عاطفيا عن الجانب الآخر والذي يمثل (الزوجة والأولاد) والرجل الشرقي لا يجرؤ على الاعتراف لزوجته بحاجته للحب بشكل مباشر لأن هذا قد يقلل من هيبته أمامها أو خوفا من أن تسخر منه وحتى حقوقه الزوجية فإنه يستجديها منها بشكل مباشر أو غير مباشر، وبناءً عليه فان ضعف معرفة الزوجة بحقوق الزوج ليس بالسبب القوي والمؤثر الذي يؤدي إلى الطلاق. وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة الشيخ وآخرون (2013) إلى أن ضعف معرفة الزوجة بحقوق الزوج قد لا تؤدي إلى الطلاق، حيث توصلت إلى أن النساء يظهرن مستوى أعلى من الحب مما يظهره الرجال فضلا عن كونها هي المعول والمعتمد عليها في رعاية الأطفال أكثر من الزوج، فالواجبات التي تقوم بها الأم تجاه الأبناء ورعايتهم وتوفير الحب والحنان لهم وإعطائهم التنشئة الخلقية والدينية هي بالحقيقة نفقات أو تكاليف اجتماعية من الممكن أن تجعل الزوج يتغاضى عن ضعف معرفة زوجته بحقوقه الشخصية.

4. مجال العلاقات مع الأقارب:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال العلاقات مع الأقارب، ويبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال العلاقات مع الأقارب، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً.

يتبين من الجدول (8) بأن الفقرة الأولى والتي تنص على (تدخل أهل الزوج بحياة الزوجين يؤدي إلى حدوث الطلاق) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغت (4.13) وبانحراف معياري بلغ (0.88) على مجال العلاقات مع الأقارب ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (1)، الفقرة التي تنص على (تدخل أهل الزوجة بحياة الزوجين يؤدي إلى حدوث الطلاق)، قد حصلت أيضا على متوسط حسابي عالي (4.07)، وبانحراف معياري بلغ (0.93) على مجال العلاقات مع الأقارب ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (2)، بلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (4.09)، وبانحراف معياري بلغ (0.81) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (2).

الجدول (7) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال العلاقات مع الأقارب، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم في الأداة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
42	تدخَل الأقارب أحد أسباب حدوث الطلاق	4.07	0.99	2	كبيرة
43	تدخل أهل الزوج بحياة الزوجين يؤدي إلى حدوث الطلاق	4.13	0.88	1	كبيرة
44	تدخل أهل الزوجة بحياة الزوجين يؤدي إلى حدوث الطلاق	4.07	0.93	2	كبيرة
المجال ككل		4.09	0.81		كبيرة

وقد أشارت النتائج إلى أن الفقرة التي نصت على (تدخل أهل الزوج بحياة الزوجين يؤدي إلى حدوث الطلاق) قد أحرزت أعلى متوسط حسابي، وقد احتلت المرتبة الأولى على مجال العلاقات مع الأقارب ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة. ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن ترتيبات الأهل ورأيهم ما زال هو الحاسم كما يبدو في إتمام الزواج في قطاعات غير قليلة من مجتمعنا. فقد أشارت الدراسات انه كلما كان دور الأهل في اختيار شريك

الزواج كان هذا الدور كبيرا أيضا في عملية الطلاق، وقد يكون هذا متوقعا فغير المستقل في قرار اختياره لزوجته غالبا ما يكون غير مستقل أيضا في قراره الخاص بطلاقة منها.

وكما قد تعزى هذه النتيجة إلى أن علاقة الزوجين بأسرتيهما قد تكون مصدرا من مصادر المتاعب للزوجين خاصة عندما يحاول الآباء الاستمرار في ممارسة أدوار الحماية التي كانوا يمارسونها في السابق على أبنائهم، وذلك من منطلق الحرص على سعادتهم. ولكن قد يحدث العكس، إذ أن ذلك يؤدي إلى تضخم المشكلات التي كان من الممكن أن يتم حلها من قبل الزوجين بسهولة. وقد يعزى ذلك إلى أن تدخل الوالدين لا يأتي بالنتيجة المرغوب دائما، وبخاصة في الحالات التي تتوافر فيها ظروف لها أهمية أكبر كأسباب للطلاق.

وربما يعود السبب إلى أن طبيعة الحياة الاجتماعية في المجتمع الأردني تتسم بالتساند والتماسك في حل المشكلات خاصة الأسرية منها، بغض النظر عن المستوى التعليمي. وعن تدخل الأهل في حدوث الطلاق، فلا يزال للأسرة في المجتمع دور هام في الحصول على دعمها المعنوي عند الإقبال على الزواج وخاصة موافقة والدي الزوجين. ذلك لأن الأخذ برأيهما قبل إتمام الزواج يعد من الأمور الهامة، فهذه سمة مميزة للأسرة العربية بشكل عام والأردنية بشكل خاص، التي ما زالت تحكمها تقاليد ثقافية واجتماعية.

وفي حال كانت الإقامة مع الأهل لأسباب مادية بحتة فقد تكون هذه الإقامة كافية لتوليد كثير من المشكلات الاجتماعية للزوجين، والتي ربما يعود سببها إلى اختلاف الجيل الذي تنتمي إليه كل من الأم والزوجة. وقد يتجلى مصدر إشكالية العلاقة الصراعية بين الزوجة وأهل الزوج في الإقامة المشتركة مع أهله، في منزل واحد، وذلك من خلال ما تتعرض له العلاقة الداخلية بين الزوجين من جهة وبقية أفراد الأسرة من جهة أخرى من تصدعات وصراعات تعكس نفسها مباشرة على الزوجة التي ينظر إليها كعضو غريب غير أصيل في الأسرة وطارئ عليها. كما قد يكون لتدخل أهل الزوج في شؤون الزوجين إلى بروز علاقة سلبية بين الزوج والزوجة وضعف التوافق الشخصي بينهم وبالتالي حدوث الطلاق.

وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة غزوي وسهاونة (2007) أن هناك فروق بين الاضطرابات السيكوسوماتية والانفعالية للمطلقين من حيث طبيعة السكن، لصالح المطلقين والمطلقات الذين يسكنون مع أهلهم، أي تختلف المشكلات السيكوسوماتية والانفعالية باختلاف طبيعة السكن الذي يعيشون فيه، فالمطلقون الذين لديهم سكن مستقل هم أقل تضررا نفسيا وبدنيا من الذين يقطنون مع العائلة.

وهذا ربما يدعو إلى عدم التقليل من تأثير الأهل على الحياة الزوجية، سواء سكن الزوجان مع الأهل أو في حالة إقامتهم بمسكن مستقل، خاصة إذا كانت العلاقة بين أهل الزوج وبين الزوجة سيئة، مما قد يدفع أهل الزوج للضغط على ابنهم لطلاق زوجته، وفي بعض الأحيان يقدم الأزواج على طلاق زوجاتهم إرضاءً للأهل. فكثيرٌ من حالات الطلاق قد تحدث بسبب تدخل الأهل في حياة أبنائهم لعدم إدراكهم لخصوصية حياتهم الزوجية بعد انفصالهم عن الأسرة النووية. والحرص الزائد للأهل ورغبتهم في إبقاء أبنائهم تحت سيطرتهم وتابعين لهم، وعدم إدراكهم لمستجدات حياة أبنائهم التي تتضمن تغيراً في النظم والعلاقات الاجتماعية والاقتصادية.

ويمكن عزو هذه النتيجة إلى أن الفرد في المجتمع الأردني ما زال يعتمد على أسرته في النواحي الاجتماعية والاقتصادية، ويتوقع أهل الزوج من زوجة ابنهم القيام بما يطلب منها بخاصة أم الزوج وهو أمر غالبا ما ترفضه الزوجة التي تتوقع الدعم من زوجها، لكن قد يحدث في بعض الأحيان أن تكون العلاقة التي تربط الزوج بأهله وأسرته الممتدة أقوى من علاقته بزوجته. فكل هذه الأفكار من الثقافة العامة، يستقي الزوج والزوجة منها والتي تبنى على أساس جملة من القيم والعادات السائدة في المجتمع، وكل هذه القيم تركز على أن المجتمع ذكوري في جذوره وتكوينه وأساس ثقافته وأخلاقه، مما يؤدي إلى نوع من العلاقات الإنسانية مرتكزة على مبدأ الذكورية مما يطبع كل العادات والتقاليد بمبدأ السيطرة وأية مخالفة لهذه التقاليد – وبخاصة من المرأة – يعرضها إلى الازدراء من المجتمع.

وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة غزوي وسهاونة (2007) التي أظهرت أن تدخل الأهل في حياة الأبناء من الأسباب الأساسية في حدوث النزاعات الزوجية. كما تتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة غزوي وسهاونة (2007) التي أظهرت وجود علاقة قوية بين تدخل الأهل ووقوع الطلاق.

وأشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (تدخل أهل الزوجة بحياة الزوجين يؤدي إلى حدوث الطلاق)، قد أحرزت المرتبة الثالثة على مجال العلاقات مع الأقارب ضمن مستوى موافقة كبيرة.

وقد يعزى ذلك إلى أن كثير من الأسر قد يكون حجمها كبير وهناك زيادة في عدد الإناث بالنسبة إلى الذكور مما يساعد على أن تحرص الأسرة على" سترة البنت "والقبول السريع والمباشر باستثمار فرصة تقدم الشاب لخطبة الفتاة (الأبنة) واستغلالها لسبب اجتماعي– ولسبب اقتصادي يخفف من وطأة عبء إعالة الأسرة. وهذا ما أكدته دراسة مسعود (2013) أن هناك نمط في تعامل الأمهات مع بناتهن وهو نمط الرقابة الشديدة وتزويجهن في سن مبكر الذي ظهر استخدامه لدى الأمهات غير العاملات اللواتي بلغ عدد أفراد أسرهن 9 فأكثر، والأسر التي تراوح عمر الفتيات فيها بين (16-18). سنة، وتحصيلها الأكاديمي متدنياً.

وفي المقابل قد نجد من الزوجات من هي شديدة التعلق بأهلها وذويها، فتؤثر رضاهم وطاعتهم في كل صغيرة وكبيرة على طاعة الزوج ورضاه ولو كان

محقا، كما أنها قد تبالغ في زيارتهم في اغلب الأيام ولفترات طويلة، ولا شك أن ذلك يكون على حساب سعادة بيتها وراحة بال زوجها، كما أنها قد تسمح لذويها بالتدخل في شؤون بيتها مما يزيد الحال سوءا في العلاقة بين الزوجين.

وقد يعزى هذا إلى تدخل أهل الزوجة بكل صغيرة وكبيرة في حياة ابنتهم. فأهل البنت يخافون على وضع ابنتهم، فيتدخلون تدخلاً سلبياً قد يهدم ولا يبني ويفرق ولا يجمع. وهذا ما أكدته دراسة مسعود (2013) أن ما يدفع بأهل الزوجة إلى التدخل بحياة الزوجين يكون من منطلق المحافظة على ابنتهم مما ينعكس سلبا على الزوج الذي بدوره قد يؤدي إلى حدوث الطلاق. فإذا كان في بعض الحالات أساس الزواج يقوم على أساس حب المال والطمع فسرعان ما تفشل هذه العلاقة. وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة غزوي وسهاونة (2007) التي توصلت إلى أن تدخل أهل الزوجة في حياة ابنتهم يؤدي إلى صراعات مع الزوج والتي قد تنتهي بالطلاق.

5- مجال العلاقة بين الزوجين:

تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للأسباب التي تقف خلف ظاهرة الطلاق من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال العلاقة بين الزوجين، ويبين الجدول (8) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال العلاقات بين الزوجين، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً.

يتبين من الجدول (8) بأن الفقرة الأولى والتي تنص على (تؤدي المشكلات الأسرية الكثيرة إلى الطلاق) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي، إذ بلغت (4.32)، وبانحراف معياري بلغ (0.80) على مجال العلاقة بين الزوجين ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة جدا ورتبة بلغت (1)، والفقرة التي تنص على (يؤدي الفارق في التعليم بين الزوجين إلى الطلاق)، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي بلغ (3.47)، وبانحراف معياري بلغ (1.19) على مجال العلاقة بين الزوجين ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (12)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (3.90) وبانحراف معياري بلغ (0.66) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة.

فقد أشارت النتائج إلى أن الفقرة التي نصت على (تؤدي المشكلات الأسرية الكثيرة إلى الطلاق) قد أحرزت أعلى متوسط حسابي، وقد احتلت المرتبة الأولى على مجال العلاقة بين الزوجين ضمن مستوى موافقة بدجة كبيرة جدا.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى عدة أمور منها الزواج المبكر وزواج البدل وزواج الأقارب وتعدد الزوجات والمشاكل بين العائلات المصاهرة، علاوة على تدخل الأهل في حياة الزوجين وتحيز الزوج إلى أمه وأخواته والحسد والكراهية والنميمة التي تثير المشاكل وتفتح الباب للإشاعات والتي تعد من أهم الأسباب الاجتماعية لانتشار مشكلة الطلاق.

الجدول (8): المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين على مجال العلاقة بين الزوجين، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم في الأداة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
54	تؤدي المشكلات الأسرية الكثيرة إلى الطلاق	4.32	0.80	1	كبيرة جدا
55	يؤدي العقاب من قبل الزوج للزوجة على كل صغيرة وكبيرة إلى الطلاق	4.20	0.82	2	كبيرة
58	تجعل الخلافات الدائمة في الأسرة جو المنزل متوترا مما يسبب الحيرة للطفل بين اتجاهه نحو الأب أو اتجاهه نحو الأم	4.11	0.97	3	كبيرة
56	تؤدي بعض المشاكل الجنسية لأحد الزوجين إلى الطلاق	4.04	0.89	4	كبيرة
57	يتسبب الطلاق في حدوث مشاكل نفسية لدى الأبناء	4.03	0.89	5	كبيرة
65	يتسبب غياب الاحترام بين الزوجين في الطلاق	4.03	0.99	5	كبيرة
59	يؤدي عدم إنجاب الزوجة إلى الطلاق	3.85	1.01	7	كبيرة
60	تؤدي بطالة الزوج إلى الطلاق	3.85	1.02	7	كبيرة
62	يؤدي عدم قدرة الزوج على الإنجاب إلى الطلاق	3.71	1.07	9	كبيرة
61	يتسبب عدم موافقة الزوج على عمل الزوجة إلى الطلاق	3.69	1.08	10	كبيرة
64	يتسبب الفارق في المستوى الاقتصادي بين الزوجة والزوج إلى الطلاق	3.53	1.15	11	كبيرة
63	يؤدي الفارق في التعليم بين الزوجين إلى الطلاق	3.47	1.19	12	كبيرة
المجال ككل		3.90	0.66		كبيرة

وقد تعزى هذه النتيجة إلى عدة أمور منها الزواج المبكر وزواج البدل وزواج الأقارب وتعدد الزوجات والمشاكل بين العائلات المتصاهرة، علاوة على تدخل الأهل في حياة الزوجين وتحيز الزوج إلى أمه وأخواته والحسد والكراهية والنميمة التي تثير المشاكل وتفتح الباب للإشاعات والتي تعد من أهم الأسباب الإجتماعية لانتشار مشكلة الطلاق.

ولعل ذلك يعود إلى أن بعض الصفات السيئة التي يتسم بها أحد الزوجين، أو كلاهما كالغيرة المرضية وسرعة الغضب والشك والعناد وضعف الشخصية والتسلط وكثرة التذمر، ومشكلات النفور وعدم الاقتناع بالزوج أو الزوجة، وعدم تكيف الزوج أو الزوجة مع الحياة الجديدة بعد الزواج، وغيرها التي تؤدي إلى إثارة الخلافات والمشاكل والتي بدورها قد تؤدي إلى الطلاق.

ويتفق مع دراسة الخطيب (2009) التي توصلت إلى أن من الأسباب التي تؤدي إلى حدوث الطلاق المشكلات التي تتعلق بالزوجة والزوج، من مثل الانشغال التام لأحد الزوجين عن الآخر، أو ما يرتبط بالنفور من الزوج أو الزوجة، أو سوء المعاملة والشك، أو تعدد الزوجات والمشكلات التي تترتب عليه، وتختلف مع دراسة أمارة (2013) من حيث طبيعة الخلافة وطريقة معالجته.

كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (يؤدي العقاب من قبل الزوج للزوجة على كل صغيرة وكبيرة إلى الطلاق)، قد أحرزت المرتبة الثانية على مجال العلاقة بين الزوجين ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن العقاب ما زال من الأساليب المتبعة في حل المشكلات والنزاعات بين الزوجين. وفي هذا دليل على أن المرأة لا زالت أسيرة المحظورات والإكراهات، فهذا الأسلوب المستخدم من قبل بعض الرجال يستند إلى تراث يؤكد في تقاليده الامتيازات الذكرية التي تتخذ من هذه التقاليد حجة وسندا. وهذا يتفق مع ما توصلت إليه دراسة الخطيب (2009) التي أن أظهرت أن السب والشتم والضرب كان من أكثر الوسائل المتبعة عند حدوث النزاعات بين الزوجين.

ويمكن تفسير العقاب من قبل الزوج للزوجة سواء بالضرب أو الإهانة أن الرجال ما زال يتعاملون مع المرأة وكأنها جزء من ممتلكاتهم الخاصة ويحق لهم أن يتصرفوا بها كما يرغبون دون أي رادع فالتعامل مع المشكلات قد يجعل بعض الرجال يتصرف ببدائية، وتحت ضغط سبب الخلاف لا يجدون الحلول المناسبة للحل ويلجئون إلى أساليب غير موضوعية لحل المشكلة بدلا من الحوار وأسلوب النقاش الموضوعي.

وقد يعزى ذلك إلى أن العنف ضد الزوجة هو من أهم أسباب الطلاق، والذي يولد النفور من الحياة الزوجية ويدعو الزوجة إلى طلب الطلاق حتى وأن تنازلت عن حقوقها، ومثل هذا الأمر كثيراً ما يحصل بعد الزواج الذي يجري عن طريق الضغط والإكراه من قبل الأهل والأقارب. وهذا يتفق مع ما كشفته نتائج دراسة وزارة الشؤون الإجتماعية في المملكة العربية السعودية (العنف الأسري، 2006) أن العنف غالباً ما يقع في الأسر المفككة بسبب الطلاق. وهنا يكون الطلاق سبباً ونتيجة فهو يقود إلى ظاهرة التفكك الأسري وهو نتيجة للتفكك الأسري أيضاً.

أما الفقرات التي نصت على (يتسبب الفارق في المستوى الاقتصادي بين الزوجة والزوج إلى الطلاق) و(يؤدي الفارق في التعليم بين الزوجين إلى الطلاق)، فقد احتلتا المرتبة الأخيرة على مجال العلاقة بين الزوجين.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن المسوغات والعناصر المكونة لثقافة المجتمع المحلي والمستمدة من مصادر اجتماعية عززت مركز الرجل الاجتماعي والاقتصادي ودوره، وأبقت المرأة في مركز المتلقي لقرارات هذه الثقافة سواء ما تعلق منها مستوى قنوات القبول بالشريك أو على مستوى الخضوع والاستكانة للرجل– الزوج - المتمثلة بصورة الأم في خضوعها للأب، الأمر الذي قد يذيب الفارق في المستوى الاقتصادي والمستوى التعليمي بين الزوجين.

ولعل ذلك يعود إلى تعزيز المجتمع الذكوري، فالرجل هو الأقوى وهو رب البيت وحامية والمسؤول عنه في جميع أموره العامة ولا سيما شؤونه الاقتصادية، ولذا فإن تصرفه كان على هذا الأساس فهو الأمر الناهي، كما انه هو الذي يكرم زوجته ويلتصق بها عاطفيا ويحترمها، وبالتالي قد يُلغى بينهما الفارق في المستوى الاقتصادي أو التعليمي إذا أشعرته زوجته بكل ما سبق. وقد يعزى ذلك إلى طبيعة الرجل التي تمكنه من السعي للرزق وكسب المال الذي تطلبه حاجات المعيشة ونفقات الأسرة، أما المرأة فطبيعتها تنادي بأن وظيفتها القيام بشؤون البيت وتدبير أمروه وتهيئة أسباب الراحة والهناء لها ولزوجها ولأولادها. وقد يعزى السبب إلى أن للمرأة الأردنية المتعلمة سمات المبادرة والإيجابية وتكون أقدر على مواجهة الصراع وحله بإعادة تشكيل أدوارها الإجتماعية والمحافظة على أسرتها.

ثانياً: النتائج المتعلقة بالإجابة عن السؤال الثاني

والذي نص على: ما الآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق على كل من الزوجة والأبناء من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين ؟

وللإجابة عن هذا السؤال تم حساب المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق على كل من الزوجة والأبناء من وجهة نظر الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين، ويبين الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية والرتبة والدرجة لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين للآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق، والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً.

يتبين من الجدول (9) بأن الفقرة الأولى والتي تنص على (يؤدي الطلاق إلى إحراف الأبناء وابتعادهم عن الطريق الصحيح) قد حصلت على أعلى

متوسط حسابي، إذ بلغت (4.22)، وبانحراف معياري بلغ (0.88) على مجال الآثار المترتبة على الطلاق ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (1)، والفقرة التي تنص على (يؤدي الطلاق إلى تعاطي الأبناء للمخدرات والمسكرات)، قد حصلت على أدنى متوسط حسابي (3.98)، وبانحراف معياري بلغ (1.05) على مجال الآثار المترتبة على الطلاق ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة ورتبة بلغت (8)، وبلغ المتوسط الحسابي لهذا المجال (4.03)، وبانحراف معياري بلغ (0.72) ضمن مستوى موافقة بدرجه كبيرة

الجدول (9) المتوسطات الحسابية والانحر افات المعيارية والنسب المئوية لاستجابة الزوجات المطلقات والأزواج المطلقين للآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق والمجال ككل مرتبة ترتيبا تنازلياً حسب المتوسطات الحسابية.

الرقم في الأداة	نص الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الرتبة	الدرجة
45	يؤدي الطلاق إلى إنحراف الأبناء وابتعادهم عن الطريق الصحيح.	4.22	0.88	1	كبيرة
52	يؤدي الطلاق إلى لجوء الأبناء إلى رفاق السوء	4.07	0.93	2	كبيرة
48	يؤدي الطلاق إلى التوتر النفسي لدى الأبناء	4.03	0.95	3	كبيرة
49	يؤدي الطلاق إلى حدوث خلل في المجتمع ككل	4.02	1.02	4	كبيرة
50	يؤدي الطلاق إلى إحداث اتجاهات سلبية لدى الأبناء نحو المجتمع	4.02	0.95	4	كبيرة
47	يؤدي الطلاق إلى ضعف في التحصيل الدراسي لدى الأبناء	4.01	0.91	6	كبيرة
51	يؤدي الطلاق إلى إنحراف الأبناء	4.00	0.97	7	كبيرة
46	يؤدي الطلاق إلى تنامي السلوك الإجرامي لدى الأبناء	3.98	0.88	8	كبيرة
53	يؤدي الطلاق إلى تعاطي الأبناء للمخدرات والمسكرات	3.98	1.05	8	كبيرة
المجال ككل		4.03	0.72		كبيرة

أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (يؤدي الطلاق إلى إنحراف الأبناء وابتعادهم عن الطريق الصحيح) قد حصلت على أعلى متوسط حسابي بلغ (4.22) واحتلت المرتبة الأولى للآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق على كل من الزوجة والأبناء ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة. كما أشارت نتائج الدراسة إلى أن الفقرة التي نصت على (يؤدي الطلاق إلى لجوء الأبناء إلى رفاق السوء)، قد أحرزت المرتبة الثانية للآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق على كل من الزوجة والأبناء ضمن مستوى موافقة بدرجة كبيرة.

ويمكن تفسير هذه النتيجة إلى أن الثمن الأكثر قسوة يدفعه الأطفال الذين يراوحون داخل إطار قطيعة زواجية بين الأب والأم، توازيها علاقة اغترابيه ومبتورة اجتماعياً بين أسر والديهما وهذا ما أكده باكر شارلين وآخرون (2000) أن معظم المشاكل التي يعانيها الأطفال هي في الأساس مشاكل ظاهرة وكأمن ة تطفو على سطح البناء الأسري الذي كانوا يعيشون في كنفه، لهذا فإن معظم هذه المشاكل لها أثر كبير على الأطفال في مرحلة ما بعد طلاق الوالدين.

كذلك من الخبرات التي تؤدي إلى تصدع شخصية الأطفال والتي يكون لها ابعد الأثر في نموهم الانفعالي تلك التي تنجم عن تدمير حياة الأسرة بسبب الطلاق، بخاصة إذا ما انطلق الوالدين في التعبير عن الأمهما أمام الطفل، مما قد يعرض نموه الصحي والعاطفي إلى الخطر الأكيد، ومما يزيد الحالة سوءا ذلك التهديد المرعب بخراب حياته المنزلية، مضافا إلى ذلك الجو المقيت الذي يثقل عليه يوما بعد يوم وذلك الاضطراب الذي ينجم عن عناد الوالدين وتمزيقهما الحياة الأسرية. وهذا ما يتفق مع دراسة اوكونور وبخرين (2000) التي توصلت إلى أن الطلاق ينشئ لدى الطفل صراعات داخلية نتيجة لانهيار الحياة الأسرية فيحمل هذا الطفل دوافع عدوانية تجاه الأبوين وباقي أفراد المجتمع. كما يتفق مع دراسة آل شافي (2006) التي أشارت إلى أن الطلاق ينعكس سلبا على الأطفال من خلال التسرب من المدرسة والانحراف في السلوك واللجوء إلى رفقاء السوء وضعف الثقة بالنفس وعدم القدرة على التطور الفكري وعدم التوازن ومشاركة الجماعة.

أما الفقرات التي نصت على (يؤدي الطلاق إلى تنامي السلوك الإجرامي لدى الأبناء) و(يؤدي الطلاق إلى تعاطي الأبناء للمخدرات والمسكرات)، فقد احتلتا المرتبة الأخيرة للآثار المترتبة على ظاهرة الطلاق على كل من الزوجة والأبناء. وهذه النتيجة قد تكون طبيعية مكملة للفقرات السابقة فقد يؤدي الطلاق إلى إنحراف الأبناء وابتعادهم عن الطريق الصحيح ولكن لا يصل بهم الأمر إلى تنامي السلوك الإجرامي أو تعاطيهم للمخدرات والمسكرات. فلا زال مجتمعنا متماسك، حتى وأن حدث الطلاق فنجد أن الأب والأم لا يتخليان بسهوله عن واجباتهما نحو تربية أبنائهم إضافة إلى تربيتهم ومتابعتهم

من قبل أهل الزوج وخاصة الجدة. وهذا ما أكده كل من ريتشاردسون ومكابي (2001) وشيك اندريس (2002) من أن الترابط الاجتماعي والجينيولوجي بين المطلقين يعمل على التقليل من العوامل السلبية المؤثرة في الأطفال من جراء الطلاق؛ أي إنه يقلل من سلبيات الطلاق على الأطفال، بمعنى أنهم على المدى البعيد قد يكونون أقل عرضة من غيرهم للآثار السلبية الناتجة عن الطلاق وتبعاته وأن الزمن وحده كفيل بأن يحوّل عدم الاستقرار الذي يعيشه الأبناء وبعد الوالدين إلى أمر طبيعي بعد أن يكونوا قد تعودوا على غيابهم.

وقد تعزى هذه النتيجة إلى أن الطلاق أشد خطرا خاصة بالنسبة للأطفال الصغار حين يبتعدون عن أمهاتهم لأنهم يعتمدون اعتمادا كليا على حبهن ورعايتهن الدائمة، ذلك أن الأمهات يتولين عادة رعاية الأطفال إذا حدث طلاق بين الوالدين، وذلك على الرغم من الحالات القليلة التي يحكم فيها للأب بضم الأطفال إذا حدث الطلاق والإشراف عليهم. وهذا ما أكدته دراسة الحناكي (2006) أن الجو الأسري الذي يعبر عن تفكك العلاقات الزوجية والذي يؤدي إلى الطلاق، يكون مردود الطفل المدرسي إما سلبا أو إيجاباً، فطلاق الوالدين قد يلقي الطفل في أحضان النجاح أو أحضان الانحراف.

وتتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة اوكونور وآخرون (2000) والتي أظهرت نتائجها أنه على الرغم من أن الأطفال قد عانوا من انفصال الوالدين بصورة واضحة في الأشهر الستة بعد الانفصال، إذ كانوا حزانى وغاضبين وعانوا من مشكلات مدرسية أو كانوا أكثر تعرضاً للأمراض، إلاّ أنه بعد سنة من الانفصال انطلقوا ثانية. فلم يعودوا يختلفوا في حالتهم النفسية والجسدية عن متوسط أقرنائهم. كذلك وتتفق هذه النتيجة مع ما توصلت إليه دراسة لانسفولد (2005) من أن الطلاق يُعد صدمة قوية لهم وبالذات في السنة الأولى من الطلاق إذ يكون وقوعه عليهم مؤلما من الناحية النفسية والأسرية بحيث تقل رعايتهم الأبوية لهم وتتدهور صحتهم وتهبط معنوياتهم فيواجهوا هذا الانحطاط المعنوي بالبكاء واليأس. ولا تتفق نتائج هذه الدراسة مع نتائج دراسة آل شافي (2006) التي توصلت إلى أن الطلاق يؤدي إلى تنامي السلوك الإجرامي لدى الأبناء وتعاطي المخدرات والمسكرات

التوصيات:

استنادا إلى نتائج البحث الحالي توصي الدراسة بما يلي:

1. تطبيق شروط وخطوات الشريعة الإسلامية في الطلاق والواردة في سورتي الطلاق والبقرة.
2. أن يتم تدريب وتأهيل الشباب والفتيات لاتخاذ قرار الزواج بأنفسهم دون تدخل من العائلة وتطوير آليات اختيار شريك الحياة.
3. ضرورة اشتراط التدريب قبل الزواج للمقبلين على الزواج كشرط لعقد القران من خلال برنامج وطني يقوم به أصحاب العلم والمعرفة وينفذ من قبل دائرة قاضي القضاة والجهات المسؤولة.
4. نشر الوعي بمخاطر الزواج المبكر باعتباره أحد الأسباب التي تزيد من فرص الطلاق.
5. تحسين مستوى الدخل للأسر وتمكينها اقتصاديا من خلال المشاريع الصغيرة وتوفير فرص العمل للأزواج لضمان استقرار الأسر ومواجهتها للظروف المعيشية.
6. نشر الوعي بأهمية استقلال الأزواج الشابة عن الأسر الممتدة وانعكاس ذلك إيجابياً على العلاقات الزوجية والعائلية.
7. التوعية بمخاطر العنف الأسري وانعكاساته الخطيرة التي تؤدي للطلاق.
8. تدريب وتمكين الأزواج وتطوير قدراتهم على حل مشاكلهم بأنفسهم وإعطاء مساحة واسعة بينهما للحوار والتفاهم.
9. برمجة محاضرات وندوات وملتقيات على مستوى الجامعات حول القضايا الأسرية، وواجبات وحقوق كل من الزوج والزوجة، وكيفية الحفاظ على اللحمة الأسرية، وتبصيرهم بمختلف المشكلات التي قد يتعرض لها كلا الزوجين.

References

The Holy Qur'an.

Al-Khatib, S. (2009). Social Changes and their Impact on High Divorce Rates, Scientific Article. *College of Arts Journal*, Article 17.

Al-Sousi, M., & Miqdad, Z. (2001*). Islamic Systems*. Gaza, Palestine.

El-Esawy, A. (2004). *Family Psychology*. Amman: Osama House.

Emirate, S. (2013). The unfinished divorce between Sharia and personal status laws in Palestine and some Arab countries. *An-Najah University Journal for Research*, 2.

Masoud, M. (2013). Practicing the meaning therapy model in the service of the individual to mitigate the damages caused by Divorce in the early stage of marriage. In *The 26th International Scientific Conference for Social Service*, Helwan University, C (6).

O'connor, C. (2000). Avshalom Casp Are Associations Between Parental Divorcea and children's adjustment genetically mediated? An adoption study. *Developmental Psychology*, 36(4).

Recoules, H. (2013). *Social Change with Respect to Culture and Original Nature*. New York: Huebsch.

Sanchez, M. (2012). Changes in divorce patterns: Culture and the law. *International Review of Law and Economics*, 34.

Sheikh, R., & Others. (2013). The phenomenon of divorce in Madinah's society: the causes, implications accordingly, and the proposed solutions from the point of view of the divorced. *Arab Studies in Education and Psychology*.

Stein, H., Morrill, J., Sandler, M., & Ben, Z. (2012). Business cycles and divorce: Evidence from microdata Economics. *Letters*, 118.

Tuffaha, F. (2010). Sharia measures to reduce the incidence of divorce in the Jordanian reality. *An-Najah University Journal for Research*, 24(5) .

Valenzuela, S., Halpern, D., & James, K. (2014). Social network sites, marriage well-being and divorce: Survey and state-level evidence from the United States. *Computers in Human Behavior* 36.